الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور القطاع الفلاحي في تفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- منى جوامع

تحت إشراف:

د. سليمان كعوان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
وهيبة قحام	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–	رئيسا
سليمان كعوان	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–	مشرفا
ميلود ارزيوقات	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور القطاع الفلاحي في تفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- منى جوامع

تحت إشراف:

د. سليمان كعوان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
وهيبة قحام	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–	رئيسا
سليمان كعوان	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–	مشرفا
ميلود ارزيوقات	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى والدي حفظهما الله وأطال
في عمرهما، إلى عائلتي الصغيرة زوجي و شريك
دربي جمال الدين وابني أسين، إلى إخوتي وأخواتي،
إلى كل أفراد عائلتي صغيرهم وكبيرهم.

الشكر

الحمد لله الذي أنعم علي بنعمة السمع والبصر والفؤاد التي مكنتني من الوصول لهذا المستوى العلمي و وفقتني في إتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى أستاذي المشرف سليمان كعوان الذي قدم لي كل الإرشاد والنصح والتوجيه خلال فترة إعدادي لهذا البحث، وراعى ظروفي التي مررت بها ، أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة التقييم على تكبد وعناء قراءة عملي وقبول مناقشته.

كما أشكر كل الأساتذة الأفاضل على كل ما قدموه لي طوال حياتي الدراسية، دون أن أنسى كل من ساهم في إعداد هذه المذكرة من قريب أو من بعيد.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القطاع الفلاحي في تحفيز الصناعات الغذائية في الجزائر، حيث يحتل كل من القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري، وقد تم البحث في هذا الصدد انطلاقا من طرح التساؤل التالي: كيف يساهم القطاع الفلاحي في تفعيل الصناعات الغذائية ؟

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام الوصف في الفصل الأول للدراسة، وذلك بغرض عرض الإطار النظري و المفهومي للقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، وسرد تطورهما التاريخي، إضافة إلى الإحاطة بالمتغيرات الفرعية للمتغيرين معا، في حين أن الفصل الثاني انتهجنا فيه التحليل، من خلال استعمال، تحليل وتقييم أهم الإحصائيات والبيانات الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في الجزائر، والتي تمكنا بواسطتها التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها يؤكد أهمية تركيز الجزائر بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة على تركيز خططها واستراتيجياتها التنموية على دعم وتطوير القطاع الفلاحي الذي يساهم بشكل فعال في تفعيل وترقية الصناعات الغذائية، وبالتالي تشجيع الصادرات وإحلالها محل الواردات وهذا ما يؤدي إلى اكتساب ميزة تنافسية، والتي يمكن من خلالها تحقيق تنمية شاملة خاصة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الجزائر.

Abstract

This study aims to highlight the importance of the agricultural sector in order to stimulate the food industries in Algeria, as both the agricultural sector and the food industry sector occupy an important place in the Algerian economy, the research in this regard was based on asking the following question: How does the agricultural sector contribute to activating the food industries?.

This study relied on the descriptive and analytical approach, where the description was used in the first chapter of the study, with the aim of presenting the theoretical and conceptual framework for the agricultural sector and food industries, and narrating their historical development, in addition to briefing the sub-variables of the two variables together, while the second chapter we followed in it The analysis, by using, analyzing and evaluating the most important economic statistics and data related to the agricultural sector and food industries in Algeria, through which we were able to reach a set of results, the most prominent of which confirms the importance of Algeria in particular and developing countries in general focusing on focusing their development plans and strategies on supporting and developing the agricultural sector that It effectively contributes to activating and promoting the food industries, thus encouraging exports and replacing them with imports, and this leads to gaining a competitive advantage, through which comprehensive development can be achieved, especially at the economic and social level.

Key words: Agricultural sector, Food industries, Food security, Self-sufficiency, Algeria.

الفهرس

	رقم الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
الملخص	–
قائمة الجداول	–
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول الإطار النظري للقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية	
مقدمة الفصل الأول	1
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي	2
المطلب الأول: مدخل للقطاع الفلاحي	2
الفرع الأول: ماهية القطاع الفلاحي	2
أولا: التطور التاريخي للقطاع الفلاحي	2
ثانيا تعريف القطاع الفلاحي	3
الفرع الثاني: حقائق متعلقة بالقطاع الفلاحي حول العالم	3
أولا: اكبر الدول من حيث الإنتاج الزراعي	3
ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي	6
المطلب الثاني: عموميات حول الصناعات الغذائية	6
الفرع الأول: مفهوم الصناعات الغذائية	6
أولا: نشأة الصناعات الغذائية	6
ثانيا: تعريف وأهمية الصناعات الغذائية	7
الفرع الثاني: الدعائم المرتبطة بالصناعات الغذائية	8
أولا: خصائص الصناعات الغذائية	8
ثانيا: متطلبات نجاح الصناعات الغذائية	9
ثالثا: أهداف الصناعات الغذائية	10
رابعا: أصناف الصناعات الغذائية في العالم	11
المبحث الثاني: أهمية ودور القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في تطوير الاقتصاد	12
المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تحفيز التصنيع الغذائي	12

المطلب الثاني: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	12
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	13
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	14
المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية	14
القيمة المضافة العلمية	16
خاتمة الفصل الأول	17
الفصل الثاني تطوير القطاع الفلاحي لتفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر	
مقدمة الفصل الثاني	19
المبحث الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	20
المطلب الأول: الإنتاج الفلاحي وأهميته في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه	20
الفرع الأول: الإنتاج الفلاحي في الجزائر وأهميته	20
أولا: الإنتاج الزراعي	20
ثانيا: الإنتاج الحيواني	22
ثالثا: أهمية القطاع الفلاحي	25
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي	26
أولا: العوامل الطبيعية	26
ثانيا: العوامل البشرية	26
المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي وأهم الإصلاحات الفلاحية في الجزائر	27
الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	27
أولا: الموارد الطبيعية	27
ثانيا: الموارد البشرية	27
ثالثا: الموارد النباتية والحيوانية	28
الفرع الثاني: أهم إصلاحات القطاع الفلاحي	28
أولا: تعريف الإصلاح الزراعي	28
ثانيا: مجالات الإصلاحات التي قامت بها الجزائر	28
المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر	29
أولا: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	29
ثانيا:المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية	30
ثالثا: المساهمة في ترقية الصادرات	30

رابعا:المساهمة في ترقية الواردات	30
المبحث الثاني: دوافع الصناعات الغذائية في الجزائر	30
المطلب الأول: قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر	30
الفرع الأول: نبذة عن الصناعات الغذائية في الجزائر	30
الفرع الثاني: الصناعات الغذائية في الجزائر بين الضرورة الاستيرادية والجهود التصديرية	31
المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية	32
الفرع الأول: الأطر الأساسية التي اعتمدت عليها استراتيجيات ترقية الصناعات الغذائية في الجزائر	32
أولا: الإطار القانوني والتنظيمي	32
ثانيا الإطار المؤسساتي	32
ثالثا الإطار التقني	33
رابعا إطار الدعم المالي والتمويل	33
الفرع الثاني: سبل تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر	33
المبحث الثالث: تقييم واقع ومستقبل الصناعات الغذائية في الجزائر	34
المطلب الأول: تقييم دول الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري	34
الفرع الأول: أداء الصناعات الغذائية في الجزائر	34
الفرع الثاني: مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية للمؤسسات العمومية	36
الفرع الثالث: تقييم دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية	37
المطلب الثاني: مستقبل الصناعات الغذائية في الجزائر	38
خاتمة الفصل الثاني	39
خاتمة عامة	
خلاصة	40
النتائج	41
التوصيات	41
آفاق الدراسة	41
قائمة المراجع	42
الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أكثر عشر دول في أسيا من حيث الإنتاج الزراعي	4
02	أكثر عشر دول في إفريقيا من حيث الإنتاج الزراعي	4
03	أكثر عشر دول في الأمريكيتين من حيث الإنتاج الزراعي	5
04	تصنيف الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي	5
05	تطور إنتاج اللحوم في الجزائر	22
06	تطور الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 1970-1999	24
07	مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري	35

مقدمة عامة

يمثل القطاع الفلاحي العصب الحساس بالنسبة لجميع دول العالم نامية كانت أم متقدمة، فهو يعتبر أحد القطاعات الحيوية والفعالة، وأيضا أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم، ونظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء وتوفير المواد الأولية، واستيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة، فهو قطاع يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى إلى حد كبير، وذلك في إسهامه بتوفير المدخلات الوسيطية للعديدة من الصناعات، وإدخاله أساليب تكنولوجية حديثة ومتطورة انعكست على أداء هذا القطاع في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية وبالتالي تحقيق مستوى معين من المن الغذائي، وكذلك الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية، وبالتالي تحقيق التقدم والتطور والرفاهية والوصول إلى أرقى مستويات التنمية الاقتصادية.

ونظرا لأهمية هذا القطاع ركز البنك الدولي في تقرير التنمية في العالم لسنة 2008 والذي كان حول "الزراعة من أجل التنمية" على زيادة الاستثمارات في هذا القطاع، خاصة في الدول النامية.

الإشكالية

انطلاقا مما تم عرضه سابقا تبرز معالم إشكالية الدراسة التالية:

- **كيف يساهم القطاع الفلاحي في تفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر ؟**

الأسئلة الفرعية

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والمساعدة في فهم موضوع البحث لابد من طرح تساؤلات فرعية وهي كالتالي:

- **ما هو واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ؟**
- **كيف يؤثر القطاع الفلاحي على الصناعات الغذائية الجزائرية ؟**
- **ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟**

الفرضيات

إن طرح التساؤلات الفرعية السابقة يستدعي منا وضح مجموعة من الإجابات المؤقتة يتم اختبارها لاحقا ومن ثم إثباتها أو نفيها والتي تتمثل في الفرضيات التالية:

- **إن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر مهمل من طرف الدولة بالرغم أنه إحدى أهم مفاتيح تحقيق النمو الاقتصادي.**
- **للقطاع الفلاحي دور مهم جدا في عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم القطاع الصناعي باستغلال منتجاته في عمليات الإنتاج للصناعات الغذائية، وجودة هذه الأخيرة ماهي إلا انعكاس لجودة منتجات القطاع الفلاحي.**

❖ **إن القطاع الفلاحي ذو أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال استغلال المنتوجات الفلاحية في عمليات التصنيع وتطويرها لاكتساب ميزة تسمح لها بالخروج للعالمية ومنه تشجيع التصدير الذي سينعكس إيجابيا على الاقتصاد الجزائري .**

مبررات اختيار موضوع البحث

من أهم الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع هي:

- موضوع البحث من أهم المواضيع التي تكون في قلب تخصص علم الاقتصاد والتي تهدف لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين.
- الاهتمام الشخصي بأهم الأحداث والتطورات التي يتوجه نحوها الاقتصاد الجزائري منذ التسعينيات خاصة المجال الإنتاجي.
- الاهتمام الكبير الذي ينصب حول القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والتي أدى إلى ازدهار الأمم.
- التعرف على أثر القطاع الفلاحي على القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعة وبالتحديد الصناعات الغذائية.

أهداف البحث

تتمثل الأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا البحث في:

❖ محاولة ضبط المفاهيم الأساسية بموضوع البحث.
❖ إبراز ضرورة تبني الدول النامية وأهمها الجزائر لاقتصاد لأساليب جديدة وبرامج تنموية ذات أهداف إستراتيجية خاصة بتنمية وتطوير القطاع الفلاحي و التي تنعكس ايجابيا على اقتصادها الوطني.
❖ الإشارة لأهمية دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
❖ إبراز أهمية القطاع الفلاحي ودوره في تعزيز الصناعات الغذائية بالجزائر.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في دراسة إمكانية تطوير وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر من أجل دعم نمو القطاع الخاص والعام للصناعات الغذائية، والذي بدوره يساهم في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعي شاملة تنعكس على الاقتصاد الجزائري، والذي يؤدي في الأخير لاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال إحلال الصادرات محل الواردات وتشجيعها.

حدود البحث:

استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في وإبراز أهميتهما وعلاقتهما التي يكون نتاجها تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي شامل، وقد تم حصر فترة الدراسة من أواخر الستينات إلى غاية يومنا هذا.

منهج البحث:

تم إتباع نموذج إمراد **(IMRAD)** في إعداد هذا البحث، أما بالنسبة للمنهج الذي تم إتباعه في إعداد هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع الذي اهتم به موضوع البحث، والذي تمكنا من خلاله من وصف متغيرات البحث وتحليل وتفسير البيانات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية بالجزائر، والتي تم استخلاصها من المؤسسات الدولية والجزائرية، ومن ثم فهم العلاقة بين المتغيرات وبالتالي تقييمها وصولا إلى النتائج التي استهدفتها الدراسة، اعتمادا على مجموعة من الكتب، الرسائل الجامعية، الأطروحات، الدوريات والملتقيات، الجريدة الرسمية والمجلات، ومختلف التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي اعترضت إعداد هذا البحث تمثلت في غياب العديد من الإحصائيات والافتقار إلى إحصائيات جديدة خاصة ببعض المتغيرات الفرعية، والتي كان وجودها يخدم العديد من التفاصيل ويعزز تحليل النتائج ويساعد في تفسير الظواهر المرتبطة بالقطاع الإنتاجي والمتمثل في القطاع الفلاحي، والقطاع الصناعي والمتمثل في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، بالإضافة إلى عرقلة سير عملية إعداد البحث بسبب الجائحة التي شهدها العالم "فيروس كوفيد 19" والتي حالت دون القيام بنشاطات البحث العلمي بشكل أكثر احترافية ودقة.

هيكل البحث:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين أساسيين وهذا كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية

ويمثل الجانب النظري من الدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول استظهار المفاهيم العامة والمضامين المرتبطة بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية من تعاريف لهما، أهميتهما، الخصائص التي يتميز بها كل متغير..في حين أن المبحث الثاني استهدف إبراز العلاقة بين كل من القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والأثر الذي يحدثه أحدهما في الآخر، أما المبحث الثالث فاستعرض أهم الدراسات السابقة التي ارتبطت مواضيع بحثها بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، وأهداف كل دراسة أهم النتائج التي توصلت إليها ، بالإضافة إلى القيمة المضافة العلمية الخاصة بالدراسة الحالية.

الفصل الثاني: التطوير القطاع الفلاحي لتفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر

ويمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا تضمن أولها عرض واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهم منتجاته المتمثلة في كل من الإنتاج الزراعي والحيواني، المبحث الثاني استهدف الحديث حول دوافع الصناعات الغذائية في الجزائر وأهم الأسباب التي تدفع بالجزائر للتوجه نحو ترقيه هذا القطاع، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير فقد اهتم باستقراء لآفاق ومستقبل كل من القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية في الجزائر، وتم طل هذا من خلال الاعتماد على تحليل وتقييم مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للقطاع الفلاحي

والصناعات الغذائية

مقدمة الفصل الأول

حظي القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة باهتمام عالمي متزايد من قبل العديد من الدول، إلا أن الاهتمام الحقيقي به جاء متأخرا بعد عدم قدرة هذه الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الصناعات الغذائية، لهذا يعتبر القطاع الزراعي وفرع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد على حد سواء، وازدهارا نتيجة لزيادة عدد السكان وتنوع رغباتهم يمكن أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية، للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتول منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة قيادة الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجوع في نطاق ما تقدمه من خدمات للدول المتقدمة والنامية، وعلى هذا الأساس يهدف هذا الفصل إلى إعطاء مفاهيم أساسية حول القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي

إن القطاع الفلاحي هو أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، كما أن الفلاحة منذ القد أحد أهم أسباب قيام الحضارات المختلفة، لأنها تساهم بشكل كبير وفعال في تحقيق التنمية، وسنعرض في هذا المبحث أهم المفاهيم العامة المرتبطة بقطاع الفلاحة.

المطلب الأول: مدخل للقطاع الفلاحي

الفرع الأول: ماهية القطاع الفلاحي

أولا: التطور التاريخي للقطاع الفلاحي

إن القطاع الفلاحي ليس حديث النشأة بل هو متواجد من القدم وسنعرض ذلك كالتالي:[1]

لقد مرت الزراعة بتطورات بالغة منذ عهد الفراعنة القديمة، و مناطق الهلال الخصيب في غرب آسيا ومصر والهند وكانت من أولى المواقع التي كانت تبدو فيها الحبوب وتحصد المحاصيل بتخطيط لم يشهده العالم من قبل، حيث كانت النباتات والجذور تجمع من البرية، كما شهد شمال وجنوب الصين وساحل إفريقيا الجديدة وعده مناطق من الأمريكيتين تطور مستقبل عملية الزراعة حيث تطورت الزراعة التي تتضمن استئناس النباتات والحيوان منذ عشرة آلاف سنة على أقل تقدير، رغم أن بعض أشكال الزراعة مثل بستنة الحدائق والزراعة بإضرام النار تمتد إلى ما قبل ذلك في عصر ما قبل التاريخ.

شهده الممارسات الزراعية مثل الري، الدورة الزراعية والأسمدة والمبيدات تطورا كبيرا في الماضي، ولكنها قطعت خطوات واسعة في القرن المنصرم مثل: طريقة هابربوش لتصنيع نترات الامونيوم والتي ساعدت على إنتاج محاصيل أكثر وفرة، في القرن الماضي نجحت الزراعة في زيادة الإنتاجية والاستغناء عن اليد العاملة بالأسمدة الاصطناعية والمبيدات الحشرية والاستيلاد الانتقائي والميكنة، وارتبط التاريخ الحديث للزراعة ارتباطا وثيقا كونه من القضايا السياسية التي تؤثر على البيئة منها تلوث المياه والطاقة والإعانات الزراعية، وفي السنوات الأخيرة تباينت ردود الأفعال على العنف، مشددة بالآثار البيئية الخارجية للزراعة المميكنة وبالدعم المتزايد للحركة العضوية والزراعة المستدامة.

[1] نقلا عن الموقع: https://www.edarabia.com تاريخ الاطلاع 2020/03/30 14:00

ثانيا تعريف القطاع الفلاحي

1. **قديما:** الزراعة تعني علم فلاحه الأراضي فقط.[1]
2. **حديثا:** هي مجموعة الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني على حد سواء، وما يترتب على الفلاح من عمليات التغذية أو التصنيع بمختلف أشكاله، أي أن كلمة زراعة الآن تغطي كل الأنشطة الأساسية لإنتاج الغذاء والسلع الأخرى، عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان وبالتالي يمكن القول أن الفلاحة هي نشاط اقتصادي بالأساس، تتجلى أهميتها في توفير الغذاء، توفير الشغل وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة القطاع الصناعي... وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

ينقسم النشاط الفلاحي إلى نوعين رئيسيين هما الفلاحة التقليدية والفلاحة العصرية:[3]

1. **تعريف الفلاحة التقليدية:** هي تلك الفلاحة التي تعتمد على أدوات بسيطة وتعتمد على الموارد المتاحة فقط وتنقسم إلى الزراعة باستعمال أدوات بسيطة مثل المجراف المنجل والاعتماد على التساقطات دون البحث عن موارد جديدة وعلى الماشية أي الاعتماد على المراعي الطبيعية.
2. **تعريف الفلاحة العصرية:** الفلاحة العصرية أو الحديثة هي عبارة عن دمج متقدم ومتطور من الأدوات والابتكارات الزراعية واستخدام الثورة الزراعية في تطوير الإنتاج الزراعي والممارسات الزراعية التي تساعد على زيادة المحاصيل الزراعية وزيادة كفاءتها من خلال الاعتماد على الماكينات على تقليل استخدام الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: حقائق متعلقة بالقطاع الفلاحي حول العالم

أولا: اكبر الدول من حيث الإنتاج الزراعي

يلعب الإنتاج الزراعي دورا مهما في الاقتصاد العالمي رغم ذلك مثل الزراعة 3% من الناتج عن محل الإجمالي في العالم اعتبارا من 2018 مقارنة ب 4% عام 2010 وذلك حسب موقع هاوماتش:

---

[1] نقلا عن الموقع: https://hyatok.com تاريخ الاطلاع 2020/03/02 11:13

[2] نقلا عن الموقع: https://www.startimes.com تاريخ الاطلاع 2020/03/02 11:16

[3] نقلا عن الموقع: https://mawdoo3.com تاريخ الاطلاع 2020/03/02 11:53

الجدول 1: أكثر عشر دول في أسيا من حيث الإنتاج الزراعي

الترتيب	الدولة	قيمة الإنتاج الزراعي (بالمليار دولار)
1	الصين	952.6
2	الهند	381.7
3	إندونيسيا	135.5
4	باكستان	71.9
5	اليابان	49.7
6	روسيا	49.7
7	إيران	40.9
8	تايلاند	40.4
9	فيتنام	36.7
10	بنغلاديش	35.6

المصدر: https://howmuch.net

الجدول 2: أكثر عشر دول في إفريقيا من حيث الإنتاج الزراعي

الترتيب	الدولة	قيمة الإنتاج الزراعي (بالمليار دولار)
1	نيجيريا	83.4
2	كينيا	29.9
3	مصر	27.6
4	إثيوبيا	26.2
5	الجزائر	21.7
6	تنزانيا	16.6
7	المغرب	14.2
8	غانا	13.1
9	السودان	12.7
10	أنغولا	10.6

المصدر: https://howmuch.net

الجدول 3: أكثر عشر دول في الأمريكيتين من حيث الإنتاج الزراعي

الترتيب	الدولة	قيمة الإنتاج الزراعي بالمليار دولار
1	الولايات المتحدة	204.9
2	البرازيل	74.7
3	المكسيك	36.7
4	الأرجنتين	31.1
5	كولومبيا	19.8
6	بيرو	15.6
7	التشيلي	11.9
8	الإكوادور	9.8
9	جواتيمالا	7.9
10	باراجواي	4.5

المصدر: https://howmuch.net

الجدول 4: تصنيف الدول العربية من حيث الإنتاج الزراعي

الترتيب	الدولة	قيمة الإنتاج الزراعي بالمليار دولار
1	مصر	27.6
2	الجزائر	21.7
3	المملكة العربية السعودية	15.7
4	المغرب	14.2
5	السودان	12.7
6	العراق	6.8
7	الإمارات العربية المتحدة	4.1
8	تونس	4.0
9	الأردن	2.5
10	عمان	1.6
11	موريتانيا	1.3

المصدر: https://howmuch.net

ثانيا: أهمية القطاع الفلاحي

تتمثل أهمية القطاع الفلاحي: [1]

- ❖ تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الفجوة الغذائية وبالسعر المناسب وذلك لنتيجة الاستغناء عن الاستيراد وما يترتب عن الحلقة الأخيرة من مصاريف النقل والشحن.
- ❖ وجود صحوة في الاقتصاد بشكل أو بآخر عن طريق إدارة المحفظة المالية بكفاءة.
- ❖ المساهمات في خلق فرص من العملة الصعبة .
- ❖ خلق عرض عمل نتيجة ارتباط الزراعة بالجانب البشري خاصة مع تطور الماكينات المستخدمة وكذلك توظيف العديد من الشباب خاصة في مجالات النقل والشحن المنتوجات الزراعية لتقليل نسبه البطالة .
- ❖ تعمل على تعزيز مبادئ التوازن البيئي نتيجة اعتماد الكثير من الحيوانات والتي تؤثر على مخلفات الزراعة التي تكون السماد والغذاء لها بدلا من تمركزها وتسببها في تلوث الهواء والتربة.

المطلب الثاني: عموميات حول الصناعات الغذائية

الفرع الأول: مفهوم الصناعات الغذائية

أولا: نشأة الصناعات الغذائية

إن الصناعات الغذائية ليست حديثة النشأة هي أيضا، ولقد مرت بمراحل تاريخية عديدة نذكرها كالتالي:[2]

ظهرت الصناعات الغذائية في القديم مع ظهور الزراعة التي ترجع إلى العصر الحجري الحديث وحده منذ حوالي 11000 سنة، أما في ما يخص الصناعات الغذائية بوضعها الحالي المعاصر فقد ظهرت مؤخرا أي في القرن التاسع عشر، مع تطور الثورة الصناعية ومع ظهور الابتكارات التقنية أهمها طريقة التعقيم الحراري كطريقة للحفظ التي كانت على يد الفرنسي نيكولاس أبارت سنه 1802 بالولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت في صناعة الآلاف العلب حيث انتقل الإنتاج من 2500 علبة إلى 20000 علبة في اليوم، وفي سنة 1900 خاصة مع التطورات التي عرفتها صناعة اللحوم، التي انتقلت عبر المحيط الأطلسي عن طريق التبريد والنقل الميكانيكي.

---

[1] نقلا عن الموقع: https://www.edarabia.com تاريخ الاطلاع 2020/03/30 17:14

[2] عبد الحميد مهري، توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد رقم 6، العدد 1، جوان 2019، ص 143.

وفي نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين ظهرت الشركات الغذائية الكبرى متعددة الجنسيات مثل **Nestlé** في سويسرا **Unilever** في هولندا **Corn Product Company** في الولايات المتحدة الأمريكية وشركة **Liebig** في ألمانيا، لم يكن يصاحبها تطور في السوق إلا بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تطور المدن وتراكم رأس المال، وبعد زيادة الأجور وتطور الاستهلاك خلال الفترة ما بين 1945 و 1975 أو ما يعرف بالثلاثون المجيدة التي عاشتها غالبية الدول المتقدمة، والتي أدت إلى إحداث قفزة نوعية في الصناعات الغذائية مع تكثيف تطوير العتاد الفلاحي وكذلك توزيع شبكه نقل التبريد، إضافة إلى ظهور التوزيع الكبير، دون أن ننسى في فترة الستينات ظهور ما يسمى صناعة الإطعام الجماعي ، فانتشار الإطعام في محطات الطرقات السريعة منذ السبعينات، أدى التنوع في المسارات التكنولوجية والتبدل إلى تسريع السباق نحو الابتكار في الصناعات الغذائية، وما ساعد ذلك هو كثافة رأس المال التي تميزت بها هذه الفترة فتضاعفت الإنتاجية في اغلب فروع الصناعات الغذائية، نتيجة استعمال الآلات والالكترونيات التي قلصت من مدة الإنتاج، و الابتكار في جذور عمليات الإنتاجية مثل تكسير الحليب **Crashing**، تجميد عجينة الخبز، تجفيف القهوة بالتجميد أو التجفيد **Lyophilisation** وفي المقابل تطورت أساليب التخزين والتغليب التي لها دور في جوده المنتوج.

ثانيا: تعريف وأهمية الصناعات الغذائية

تعريف الصناعات الغذائية هناك الكثير من تعاريف المقدمة للصناعة الغذائية نذكر منها:[1]

1. **التعريف الأول:** هو الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة الصناعات على إبقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مده ممكنه بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والذي يفرضها التطور الحضاري.
2. **التعريف الثاني:** هي التطبيق العلمي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس اصنع الأغذية لزيادة عمرها التخزين والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها.

أهمية الصناعات الغذائية: تساهم الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من عده مداخل تتمثل في:[2]

- ❖ تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية.
- ❖ ضبط تموين السوق بالسلعة الغذائية الموسمية.

---

[1] مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2019، ص 123.

[2] نفس المرجع، ص 123.

- تثمين المحاصيل الزراعية الغذائية تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية مع الإنتاج السمكي وأغذية الأنعام.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطن فمن خلال هذا النوع من الصناعة يتحقق مبد ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي حيث يحرص المواطنون عاده على مطالبة الحكومات بتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة وبتكاليف معقولة تجعل من أسعار تداول هذه المنتجات في الأسواق في متناول قدراتهم الشرائية.
- الصناعات الغذائية تتسم بأهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسب وفي الوقت المناسب
- توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية.
- الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية.
- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية المساهمة في ترقيه منظومة الإنتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي.
- تساهم مؤسسات الصناعات الغذائية في ضمان واستمرار عمليات التشغيل حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الهادفة المؤقتة.

الفرع الثاني: الدعائم المرتبطة بالصناعات الغذائية

أولا: خصائص الصناعات الغذائية

توجد عدة خصائص تتميز بها الصناعات الغذائية عن باقي الصناعات الأخرى وتتمثل في:[1]

- التنوع عند معاينة نقطة بيع للصناعات الغذائية نلاحظ تنوع الكبير في المنتجات فهناك الزيوت والأجبان المشروبات وغيرها، وكل نوع ينتج له العديد من العلامات أو المؤسسات وهذا نتيجة التنوع في المادة الأولية المستعملة للصناعات الغذائية، فمنها ما هو ذو أصل حيواني ومنها ما هو ذو الأصل نباتي.
- التنوع في القدرة الإنتاجية فالمؤسسات التي تطلع بهذا الإنتاج غذائي توظف أشخاص ذو مهارات مختلفة التوجيهات.

[1] عبد الحق بن تفات، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 4، جوان 2013، ص 283-285.

- الحجم الكبير إن الصناعات الغذائية تحتاج إلى كمية مياه كبيرة في أغلب الأحيان باستثناء بعض الحالات القليلة التي تعتمد على الطرق الجافة، التي لا تحتاج إلى مياه كثيرة، تحتاج العملية الإنتاجية لهذا النوع من الصناعات إلى الكثير من المياه لغسل المادة الأولية للمنتجات، لأنها تتعلق بصحة المستهلك وكذلك، تستعمل المياه بطبيعتها السائلة البخارية كمادة أولية في العملية الإنتاجية كصناعة المشروبات الغازية أو لتمديد صلاحية بعض المنتوجات، كما تستخدم أيضا في توليد الطاقة الميكانيكية من خلال الآلات التي تقوم باستعمال الماء غالبا كفرز وتقطيع الخضر والفواكه واللحوم وغيرها.
- **الموسمية:** تسمى الصناعات الغذائية بالموسمية بسبب الموسمية التي تتأثر بها موادها الأولية لها حتى بوجود المصبرات والغرف التبريدية:[1]
  - ✓ موسمية الطلب عليها: فهناك بعض الأكلات تفضل في بعض المواسم فقط.
  - ✓ ترتبط الصناعات الغذائية ارتباطا مباشرا بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أوليه وسطية وغيرها.
  - ✓ غالبية المؤسسات المنتمية للصناعات الغذائية مؤسسات تحويلية، حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة الغذائية، ويتميز السوق منتجاتها بالتنافس الشديد حيث يكون أساس التنافس القائم على أصول مختلفة مثل الأسعار العلامات عبوات الأغلفة التجارية.... تتميز الصناعات الغذائية بالتطور لأنها تعكس احتياجات المستهلكين ورغباتهم.

ثانيا: متطلبات نجاح الصناعات الغذائية

يجب أولا فهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذا القطاع وخصوصا المجال الدقيق سوف يخص بالعمل حيث يجب:[2]

- معرفة عمليات تحويل المادة إلى غذاء بجودة عالية من خلال القيام بالدراسات لتحديد كل ما يجب معرفته حول المنتجات مثل التقنيات الإنتاجية المتبناة، حجم وقيمه السوق، اتجاهات المستهلكين، تحذيرات المنافسين المحتملين.
- وضع خطة عمل تعتبر قاعدة أساسية لاتخاذ القرار مثل القرارات المتعلقة بالتمويل هل سيكون ذاتيا أو من خلال شريك أو من خلال بنك أو غير ذلك.
- تحديد الميزانية المتعلقة بكل الأصول التابعة للمؤسسة وتحديد العوائد المنتظرة من هذه المؤسسة.

---

[1] مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2] عبد الحق بن تفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 288، 289.

- البحث في المعلومات المتعلقة بقوانين المنظمة لهذا النشاط مثل نظام الضريبي تسجيل العلامة التجارية وغيرها.
- تحديد التقنيات المستعملة ومهام الإنتاج القياسي من اجل أن ينتج نفس المنتوج مواصفاته في كل فتره مثلا المحافظة على المذاق عند الزبون، وضع مخطط كامل لضمان الجودة، بالإضافة إلى تكوين العمال.
- إقامة اتفاقيات مع موردين وموزعين وذلك لضمان السير الحسن لكل من مدخلات ومخرجات المؤسسة في السوق .
- تحديد المزيج التسويقي وتموقع المنتوج في السوق (المكانة الذهنية) وتوضيح الإستراتيجية التي تأخذ في الاعتبار كل من البحوث التسويقية المتعلقة بالإستراتيجية التسويقية مثل: مستويات الأسعار، طرق التوزيع، جاذبيه الغلاف، شعار العلامات، من اجل الحصول على حصص سوقيه معتبرة.
- تفسير حركة المؤسسات بفعالية من خلال مراقبه المشتريات، التسويق، التمويل، تسيير الموارد البشرية، صحة وأمن الموظفين، وكل عناصر البيئة المحيطة، ومتابعه كافه مستجدات القطاع في الصناعات الغذائية.

ثالثا: أهداف الصناعات الغذائية

يهدف التوسع في الصناعات الغذائية وتطويرها إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- الحد من استيراد المنتجات الغذائية المصنعة والاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوقا رائجا أو تباع بأثمان غير مجزية، والإسهام في دعم الأوضاع الاقتصادية عبر تنويع طرائق الاستغلال الزراعي.
- تشغيل عدد كبير من اليد العاملة مما يسهم في الحد من انتشار البطالة وفي رفع مستوى المعيشة الخاص بالفرد.
- زيادة إنتاج الألبان عن طريق التوسع في تربية الماشية التي تزيد خصوبة التربة بما تخلفه من أسمدة عضوية.
- تطوير الريف وتنمية اقتصادياته.
- تحضير منتجات الصناعات الغذائية مجالات واسعة الأخرى.

[1] نقلا عن الموقع: http://arab-ency.com.sy تاريخ الاطلاع 2020/08/10 11:58

رابعا: أصناف الصناعات الغذائية في العالم

هناك العديد من أصناف الصناعات التي تنتج مختلف أنواع الأغذية في العالم أهمها:[1]

- **الأغذية الحيوية Bio:** شهدت زيادة توسعية في السوق العالمي، حيث قدرت مبيعات المشروبات والأغذية الحيوية في سنة 2010 المتحدة الأمريكية حوالي 4% من المبيعات الإجمالية هذه المبيعات انتقلت من واحد مليار دولار في سنه 1990 26,7 مليار دولار في سنه 2010.
- **المكملات الغذائية les compléments alimentaires** : هي توليفة بين الأغذية والأدوية، ويعرف السوق المكملات الغذائية تمركز قوي ويمثل حاليا السوق العالمي للمكملات الغذائية رقم أعمال يقدر بي 21,8 مليار دولار خلال الغذائية وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالميا بتحقيقها نمو يقدر ب 6,2% في السنة مع تراجع محسوس للأسواق الهندية والصينية.

وتتمثل أنواع هذه المكملات الغذائية في:

- **أغذية الرياضيين: le sport food** لا تختلف كثيرا الأغذية المخصصة والمواجهة للرياضيين على المكملات الغذائية وهي تركيبات مركزه من العناصر الفيتامينات الأملاح المعدنية للمحافظة على الصحة الجيدة المرتبة الأولى لصناعه أغذية الرياضيين البريطانية ألمانيا وفرنسا.
- **أغذية الأطفال .le baby food** : ينقسم قطاع أغذية الأطفال إلى قسمين حليب الأطفال الذي يمثل 41% من السوق ومواد التنويع الغذائي للأطفال والمتمثلة في محروس الخضر والفواكه الأكلات الجاهزة والذي يمثل 59 % من حصة السوق تحتل ولايات المتحدة الأمريكية الأولى في سوق العالمي.
- **منتجات الحلال Hallah** : حوالي يشهد سوق الحلال ازدهارا كبيرا على المستوى العالمي فهو يحقق 132 مليار دولار في السنة، ما يمثل 10% من الصناعة الغذائية العالمية أين توجهات الحالية للصناعات الغذائية المذكورة أعلاه، والمتوقع أن تستمر في حلول سنه 2050 كما يمكن أن تزول وهذا ما تبينته الدراسات الاستشرافية التي أعدتها agumonde المستقبل الأنظمة الغذائية العالمية لآفاق 2050.

[1] عبد الحميد مهري، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151.

المبحث الثاني: أهمية ودور القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في تطوير الاقتصاد

المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في تحفيز التصنيع الغذائي

للقطاع الفلاحي فضل كبير في تصنيع عمليات التصنيع الغذائية نوضع ذلك في الآتي:[1]

تعتمد النشاطات الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي، وبالأخص المحصول الزراعي الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي، كالتصنيع الغذائي لهدف أن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي نجدها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة التصنيع، بالإضافة إلى توفير الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية.

إن الاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا إلى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، من خلال تحويل منتجاته إلى المواد الغذائية التي يقدمها كطعام للسكان في مختلف البيئات والظروف فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية، عند ارتفاع المدخول فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات والبروتينات النباتية، ويزداد الطلب على المواد الغذائية وهذا يعني أن اقتصاديات الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات التصنيع، بالخصوص الصناعة الغذائية والتي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي.

المطلب الثاني: أهمية الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن الصناعة الغذائية صناعة حيوية تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية: [2]

- تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى أكثر ثباتا، فيمكن الحفاظ على بعضها عدة أيام أو أسابيع و البعض الآخر لبضعة شهور أو حتى سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفرا طوال فصول السنة والاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو التجفيف مواسم رداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو تعرض المحاصيل الزراعية إلى الآفات التي تقضي عليها كمحصول الطماطم مثلا،

[1] فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي– دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2007/2006، ص 63.

[2] نفس المرجع، ص ص 59، 60.

- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها إلى حد يشجع على إنتاجها بل إنها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع وبأسعار مناسبة كما أن توفرها في مواسم ندرتها تساهم في عدم ارتفاع أسعارها وهي تزرع وبالتالي تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك.
- تعمل طرق الحفظ الحديثة كالتجفيف مثلا، على تقليل وزن الغذاء وحجمه مما يسهل ويقلل نفقات شحنه إلى مسافات بعيدة، ولهذا هناك فائدة في نقل الغذاء إلى مناطق استهلاكية في مختلف بقاع العالم.
- الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة متجانسة كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبيا مع الطازجة إذا اخذ بعين الاعتبار تكاليف عمليات النقل والتحويل، ولقد ساعد التقدم في مجال هذه الصناعة في كثير من بلدان العالم على الإبداع في إنتاج أنواع عديدة من الأغذية في أمريكا مثلا يتوفر ما يزيد عن 90 ألف نوعا من أنواع الأغذية المصنعة.
- الصناعة الغذائية لها تأثير مباشر على تشجيع الصناعات الأخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة المختلفة صفيح وعلب زجاجية، وكذلك مواد التغليف وغيرها وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة وبالتالي لها ارتباط وثيق بالصناعة التحويلية الأخرى تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية ذات الكثافة العملية فهي تمتص عنصر البطالة ولذلك فهي تساعد الدول كثيفة العمالة على امتصاص عنصر البطالة الصناعات الغذائية كوسيلة لتنعيم التكامل القطاعي بين الزراعة والصناعة ويتجلى في كونها لها علاقة قوية بمختلف الفعليات الاقتصادية الأخرى، حيث أن استمرارية التصنيع الغذائي يتوقف على توفر المواد الخام الزراعية وأكثر من نصف سكان العالم من الزراع وبالتالي تشجيع هذا القطاع له اثر في ضمان استمرارية الإنتاج.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة، لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يسند إليها البحث العلمي الحالي في توضيح الجوانب التي يعالجها، ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات، وسيتم التطرق لعينة من هذه الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

الفرع الأول: دراسة فوزية غربي بعنوان الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية لعام 2008/2007.

هدفت الدراسة إلى تحليل وضعية الإنتاج الزراعي للتغذية في الدول النامية عامة وفي الجزائر خاصة، لفترة زمنية محددة من مطلع التسعينات من القرن الماضي، ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي، المستدام والتخلص من شبح التبعية الغذائية. وقد لخصت الدراسة أهم نتيجة والتي تمثلت في مساهمة الإنتاج الزراعي الغذائي تكمن في تحقيق حد معين فقط من الاكتفاء الذاتي.

الفرع الثاني: دراسة فوزي عبد الرزاق بعنوان الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية لعام 2007/2006.

هدفت هذه الدراسة لتحليل دور ومكانة فرع الصناعات الغذائية في الإنتاج الصناعي الجزائري، وأهم استثماراته خلال الفترة 1962-1995، كما سعت لتحديد عوامل تطوير الصناعات الغذائية وأسباب تبني القطاع الخاص له، مع تقييم مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية منها والسلبية، والتي تساعد على اتخاذ القرار والقضاء على معوقات التنمية بتلك الصناعة. وخلصت الدراسة إلى إبراز أهمية دور الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري، ومساهمته الفعالة في تحريك عجلة التنمية.

المطلب الثاني: الدراسات باللغات الأجنبية

الفرع الأول: LAOUBI Khaled, YAMAO Masahiro: The Challenge of Agriculture in Algeria: Are Policies Effective?, Agriculture and Fisheries Economic Research No. 12, 2012. 3, Graduate School of Biosphere Science, Hiroshima University.

الهدف من هذه الورقة هو تقييم سياسات الجزائر في مجال الزراعة من منظور متعدد الأبعاد ضمن سياق تاريخي متسلسل، وأظهرت هذه الدراسة أن تطوير القطاع الزراعي في الجزائر قد مر بمراحل مختلفة من إصلاح للسياسات الخاصة بهذا المجال، حيث تميزت بأربع مراحل التاريخية: الأولى سياسة(1962-1970) ، وسياسة "الثورة الزراعية" (1971-1979) ، والانتقال الأولي إلى اقتصاد السوق (1980-1986) وإعادة هيكلة المزرعة الجديدة (1987-1999) واتسمت هذه الإصلاحات بالفشل في تعزيز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، رغم أن هذه السياسات اتسمت بنهج عالمي مركزي وموحد ومرتبط بتكاثر الأنظمة إلا أنها كانت تفتقر إلى الاستمرارية والكفاءة.

فرغم الجهود الأخيرة المبذولة في إطار تحديث خطط البرامج الإصلاحية، بما في ذلك دعم المنتجين، ورفع مستوى المزارع وتوسيع الأراضي الزراعية، إلا أن القطاع الزراعي لم ينمو بشكل ملحوظ. في الواقع ، أصبح القطاع الزراعي قطاع استيراد ولا يزال البلد عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: Bakreti Nacéra et al, Secteur agricole Algérien : Analyse, contribution et perspectives (1967-2017), Hosting by Copernicus International Index, Revue Internationale des Sciences de Gestion Numéro 3 : Avril 2019.

يهدف هذا المقال إلى تحليل النشاط الزراعي في الجزائر منذ عام 1967، من خلال تقييم مساهمة الإصلاحات التي تم إدخالها منذ الانتقال من الزراعة إلى نظام الإدارة الخاص، والبحث في مدى فعالية الإصلاحات في النشاط الزراعي في الجزائر ومحاولة معرفة الإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ الإصلاحات وتعزيز الزراعة، وقد خلصت الورقة إلى أنه رغم أن المساحة الزراعية المفيدة في الجزائر قد ازدادت بشكل كبير، من 7.5 مليون هكتار عام 1978 إلى 8.5 مليون هكتار في عام 2017، إلا أن الجزائر لا تزال دولة ذات إمكانات محدودة من حيث الأراضي الزراعية بسبب جغرافيتها الطبيعية، وهذا يتطلب تركيز الجهود للسماح للزراعة بلعب دورها في الاقتصاد الوطني.

القيمة المضافة العلمية

من خلال ما تم عرضه في الدراسات السابقة نلاحظ أن الدراسة الحالية تشابهت مع الدراسات السابقة في كون أن القطاع الفلاحي هو البديل الأمثل لقطاع المحروقات، والحل الواقعي لمواجهة أزمة عدم استقرار أسعار النفط، ويعد فرع الصناعات الغذائية المساهم الأكبر في ترقية الصادرات وهو المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة الأولى والتي توصلت إلى القطاع الفلاحي يحقق حد معين فقط من الاكتفاء الذاتي ، في حين أن الدراسة الحالية توصلت إلا أن دعم القطاع الفلاحي بهدف رفع الصناعات الغذائية، يحقق الأمن الغذائي، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام، ونشير إلى أن الدراسات السابقة والدراسة الحالية توافقا في الإقرار بأهمية دور الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري، حيث ركزت الدراسة الحالية على أن الإنتاج الزراعي حضي باهتمام كبير في السنوات الأخيرة من قبل جميع دول العالم، كما توصلت إلى أن فرع الصناعات الغذائية تميز بالعولمة والجودة العالية، وتوجه معظم الشركات العالمية الخاصة منها والعامة للاستثمار فيه.

خاتمة الفصل الأول

تعتمد معظم اقتصاديات الدول في العالم على القطاع الفلاحي، حيث تشغل نسبة عمالة كبيرة من السكان في قطاع الزراعة وذلك لمواجهة تحدي كبير لتحقيق أمنها الغذائي، وعلى الرغم من ذلك يساهم الإنتاج الزراعي بنسبة صغيرة في الاقتصاد العالمي، ونسبة حصة الزراعة في اقتصاد الدول النامية أكبر من نسبة حصتها في الدوال المتقدمة، ورغم ذلك لم تبلغ مستوى تحقيق اكتفائها الذاتي أو أمنها الغذائي.

الفصل الثاني

تطوير القطاع الفلاحي لتفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات، كونه مصدر للثروة الدائمة والأداة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي، كما يعتبر من القطاعات الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعات التحويلية في اقتصاد كل دولة، كما أنه ينتج الغذاء والمواد الأولية اللازمة للعديد من الصناعات الغذائية، كما تعد هذه الأخيرة من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الغذائية، كما أن تطور قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير الإنتاج الفلاحي بنوعية الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني، والذي يساهم في الانجاز المباشر لأهم هدف تنموي سعت له كل الحكومات، ألا وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

المبحث الأول : واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

لقد تطرقنا إلى أهم الجوانب المتعلقة النظرية المتعلقة بالقطاع الفلاحي، والآن سنتطرق إلى استعراض الجانب العملي منه في الجزائر، وما له من أهمية و تأثير في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الإنتاج الفلاحي وأهميته في الجزائر والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: الإنتاج الفلاحي في الجزائر وأهميته

يتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى قسمين هما إنتاج زراعي وإنتاج حيواني والتي سنعرض واقعها في ما يلي: [1]

أولا: الإنتاج الزراعي

إن الإنتاج الزراعي في الجزائر مهم جدا في تحقيق الاكتفاء الذاتي من حيث المنتجات والمواد الأولية للغذاء، وسنحاول معرفة أرقام خاصة بذلك كالتالي:

تقدر المساحات الزراعية في الجزائر بحوالي 84146.7 كم مما يمثل حوالي 3.53% من المساحة الإجمالية، وتقدر المساحة المطرية بحوالي 40068.8 كم، والمساحة المروية بحوالي 8347.8 كم، بينما تبقى مساحة 35730.1 كم متروكة بدون استغلال، كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163.8 كم ومساحة المراعي 328372.3 كم، ويعتمد الإنتاج الزراعي أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة، التمور، حيث تتأثر المحاصيل الزراعية في الجزائر بالعوامل المناخية، ويسجل في هذا الإطار فوارق كبيرة في معدلات هطول الأمطار، حيث يقدر المعدل الوطني بحوالي 600 ملم، وصلت المعدلات الدنيا إلى حوالي 50 ملم بالمناطق الجنوبية، بينما قدرت بحوالي 1500 ملم بجبال جرجرة والمرتفعات الشرقية.

وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر فيما يلي:

1. **الحبوب:** من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر، وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجه، تحتل زراعتها أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة، ويرتبط إنتاجها بالظروف المناخية، وتتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر: القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والشوفان.

[1] بابوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية للفترة 2000-2015-، مجلة دفاتر برادكس، العدد 6، سبتمبر 2016، ص 8-15.

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11% من مجموع الدول العربية فيما يخص إنتاج القمح، و 22% فيما يخص إنتاج الشعير، ويلاحظ أنه في السنوات الأخيرة التي عرفت تساقطا كبيرا للأمطار، فإن إنتاج الحبوب يعرف وفرة كبيرة مثل سنة 2009، والتي وصل فيها الإنتاج إلى حوالي 61 مليون قنطار.

يمثل القمح أهم محصول في الحبوب، بلغ إنتاجه سنة 2015 حوالي 37.7 مليون قنطار وهذا بارتفاع طفيف عن سنة 2014 والتي بلغ فيها الإنتاج حوالي 33 مليون قنطار، بمتوسط إنتاجية قدر ب 21 قنطار، والهدف المسطر من طرف الحكومة هو الوصول إلى 600 ألف هكتار من المساحات المسقية في شعبة الحبوب نهاية 2019، بإنتاج يصل إلى حوالي 69.8 مليون قنطار.

2. **الخضر:** بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر إلى حوالي 123 مليون قنطار بتمركز إنتاجها في السهول خاصة القريبة منها بسبب خصوبة التربة ، وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق، وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها، واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية.
3. **البطاطس:** تعتبر البطاطس من أهم المحاصيل الزراعية الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر في الجزائر، كما تمثل كما تمثل المادة الولية للكثير من الصناعات الغذائية، لذلك فقد عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية من خلال تقديم إعانات كبيرة لمنتجيها، ما أدى إلى إحداث قفزة نوعية كبيرة في الإنتاج، حيث انتقل من متوسط 23.25 مليون قنطار للفترة 20005-2010 إلى أكثر من 44.10 مليون قنطار للفترة 2011-2014.
4. **الطماطم:** تعرف الطماطم أيضا طلبا كبيرا سواء بالنسبة للمستهلكين النهائيين أو بالنسبة لبعض الصناعات الغذائية، بلغ إنتاجها سنة 2014 حوالي 10.65 مليون قنطار، بعد أن كانت حوالي 6.51 مليون قنطار في الفترة 2007-2011، كما انتقلت المساحة المخصصة للإنتاج إلى حوالي 22.65 ألف هكتار.
5. **البقوليات:** بلغت المساحة المخصصة لزراعة البقوليات سنة 2014 حوالي 90.50 ألفل هكتار، كما بلغ إنتاج في نفس السنة أكثر من 90.70 ألف طن، وارتفعت مساحة إنتاج البقوليات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من متوسط 70.73 ألف هكتار في الفترة 2007-2011 إلى متوسط 86.93 ألف هكتار في الفترة 2012-2014، كما ارتفعت الإنتاجية إلى 10.35 قنطار هكتار سنة 2014، بعد أن كانت عند متوسط 8.64 قنطار هكتار في الفترة 2007-2011.
6. **الزيتون:** يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر، وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في منطقة القبائل وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي

معسكر وغليزان، بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 4.82 مليون قنطار وهذا بانخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 5.7 مليون قنطار، ويلاحظ أن إنتاج الزيتون أنه شديد التأثر بالظروف المناخية.

7. **البرتقال:** وصل إنتاج في سنة 2014 إلى حوالي 9.55 مليون قنطار وقدرت المساحة المشمرة في نفس السنة بحوالي 42.95 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007-2011 حوالي 6 مليون قنطار والمساحة المثمرة 40.90 ألف هكتار.
8. **العنب:** بلغ إنتاج العنب سنة 2014 حوالي 5.18 مليون قنطار، وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة 66.42 ألف هكتار وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007-2011 حوالي 5.4 مليون قنطار، والمساحة المثمرة 65.67 ألف هكتار.
9. **التمور:** رغم الجودة العالمية التي تتمتع بها التمور الجزائرية، إلا أن إنتاج التمور يواجه عدة تحديات كضرورة تجديد غابات النخيل التي تعاني من شيخوخة آلاف الأشجار، وتدارك النقائص الكبيرة الموجودة على مستوى وحدات التوضيب وإجراءات التصدير الغير محفزة، بلغ متوسط إنتاج الفترة 2010-2013 حوالي 7.51 مليون قنطار، ثم وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.31 مليون قنطار، كما بلغ عدد الأشجار المثمرة أكثر من مليون شجرة.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

1. **إنتاج اللحوم الحمراء:** عرف إنتاج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء اهتماما كبيرا من طرف الوزارة المعنية، نظرا للتأثير الكبير لهذه المادة الغذائية على المستوى المعيشي للفرد الجزائري.

الجدول 5: تطور إنتاج اللحوم في الجزائر

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الحليب	إنتاج البيض
متوسط 2007-2011	254.32	220.45	2425.41	205.45
2012	280.87	365.40	3063.84	266.33
2013	242.20	418.40	3400.67	299.35
2014	252.64	463.18	3648.55	303.03

المصدر: بابوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية – دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر برادكس، العدد 6، سبتمبر 2016، ص 8-15.

نلاحظ انطلاقا من معطيات الجدول أن متوسط إنتاج اللحوم الحمراء في الفترة 2007-2011 كان أكبر من متوسط الفترة 2012-2014 مما يعني أن إنتاج اللحوم الحمراء قد عرف انخفاضا ملحوظا، رغم أنه في سنة 2014 قد عاود الارتفاع وقارب متوسط إنتاج الفترة 2007-2011.

2. **إنتاج اللحوم البيضاء:** نلاحظ أن إنتاج اللحوم البيضاء قد عرف ارتفاعا متواصلا، فبعد أن كان عند حدود220 ألف طن في متوسط الفترة 2007-2011، تجاوز ضعف هذا المتوسط سنة 2014حيث فاق الإنتاج 460 ألف طن، ويعود الفضل في زيادة إنتاج اللحوم إلى سياسة دعم المنتجين والمرافقة البيطرية، تسهيل القروض للشباب الخاصة بنشاط تربية دجاج الدواجن واللحم.
3. **إنتاج البيض:** يتمركز إنتاج البيض في المناطق الريفية التي يتمركز فيها نشاط تربية الدواجن، وتتواجد عدة أكواخ دجاج البيض بالقرب من أكواخ دجاج اللحم، ويمارس الكثير من الفلاحين النشاطين معا.

من خلال الجدول السابق نرى تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2007-2014 حيث نلاحظ أن إنتاج البيض قد عرف ارتفاعا متواصلا، فبعد أن كان في حدود 200 ألف طن في الفترة 2007-2011 ارتفع إلى حدود 300 ألف طن في سنتي 2013 و 2014.

4. **إنتاج الحليب:** انطلاقا من الأهمية الكبيرة لمادة الحليب على اعتبار أنها من المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال دعم سعر الحليب، فلقد وضعت وزارة الفلاحة تشجيع إنتاج الحليب في صلب اهتماماتها وهذا من خلال مرافقة ودعم المستثمرين في هذا النشاط، بداية من استيراد الأبقار الحلوب وصولا إلى عملية الإنتاج، بالإضافة إلى ضمان شراء الحصص المسوقة.

وانطلاقا من معطيات الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج الحليب قد ارتفع ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2007-2014، حيث ارتفع الإنتاج غلى أكثر من 120 ألف طن بين متوسط الفترة 2007-2011 وسنة 2014، ويعود هذا الارتفاع المتواصل إلى اهتمام السلطات العمومية بإنتاج الحليب نظرا لأهميته الإستراتيجية في خفض قيمة الواردات الغذائية وتوفير مناصب العمل أيضا.

5. إنتاج الأسماك: يوضح الجدول الآتي تطور انجاز الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 1970-1999.

الجدول 6: تطور الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 1970-1999.

السنوات	سمك أبيض	سمك أزرق	القشريات	كلب/سيف البحر	المجموع
متوسط الفترة 1979/1970	5037.4	26551.8	1465.3	364.65	33419.15
1980	6237.3	24748.1	1572.0	728.9	33286.3
1981	6254.7	22541.4	1055.8	689.4	30541.3
1982	10616.4	53963.6	*	*	64580.0
1983	15923.5	61211.5	*	*	77135.0
1984	23177.3	62042.7	*	*	85220.0
1985	26250.0	54113.0	6310.0	*	86673.0
1986	10979	54408	3334	1298	70019
1987	14986	71565	*	*	86551
1988	13793	68113	1248	401	83555
1989	9929	60034	2192	328	72483
متوسط الفترة 1989/1980	13814.62	53274.03	1571.18	334.53	69014.36
1990	9921	78031	2636	473	91061
1991	10375	65338	3268	709	79690
1992	8650	83599	2274	751	95274
1993	13165	83098	3944	1689	101896
1994	12731	118189	2682	1800	135402
1995	11699	90137	2105	1931	105872
1996	15117	94867	3477	2890	116351
1997	10678	78372	2843	2002	93895
1998	13064	73138	3646	2504	92334
1999	11467	72768	3253	2329	898117
متوسط الفترة 1999/1990	11684.9	83753.7	3012.8	1707.8	100159.2

المصدر: عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسيات علاجها - دراسة تحليلية-،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001/2000، ص 119-121.

6. **إنتاج الأسماك:** تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن إنتاج الأسماك في الجزائر قد تزايد من 33419 طن كمتوسط سنوي خلال الفترة من 1970 إلى 1979 إلى 69014 طن خلال الفترة من 1980 إلى 1989، و 100159 طن خلال الفترة 1990 إلى 1999 ، علما أن إنتاج الأسماك وخاصة السمك الأزرق ارتفع بدرجة كبيرة في سنة 1982 ، حيث زاد على التوالي بنسبة قدرها 139.4% هذا بالنسبة لإنتاج السمك الأزرق بحوالي 111,4% ويعود الفضل في ذلك إلى تدعيم أسطول صيد الأسماك في سنة 1981 بتجهيزات حديثة من جهة والى اتفاقية صيد الأسماك المشتركة مع دولة موريتانيا من جهة أخرى، ويتصف إنتاج الصيد البحري بالتذبذب من سنة لأخرى حيث انخفض الإنتاج من حوالي 43475 طن عام 1977 إلى 34143 طن في عام 1978 خفض أيضا الإنتاج من 555 83 طن في عام 1988 إلى 72483 طن في عام 1989 وكذلك انخفاض الإنتاج من 116361 طن في عام 1996 إلى 93 895 ويرجع ذلك أساسا إلى سوء الأحوال الجوية التي تؤثر سلبا على صيد الأسماك. [1]

ثالثا: أهمية القطاع الفلاحي

يمثل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لأهميته المتعاظمة فيما يخص دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:[2]

- ❖ توفير الاحتياجات الغذائية.
- ❖ تحقيق النمو في القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا: ترقية مجال الصناعات الغذائية.
- ❖ تقليص أو سد الفجوة الغذائية.
- ❖ المساهمة في عملية التشغيل والقضاء على البطالة.

بالإضافة إلى ذلك تحقيق المن الغذائي و الاكتفاء الذاتي.

1. **تعريف الأمن الغذائي:** هو قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم.

---

[1] عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسيات علاجها – دراسة تحليلية–،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001/2000، ص 119–121.

[2] بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر، 24 و 25 ماي 2017، ص3.

2. **تعريف الاكتفاء الذاتي:** هو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها القطاع الفلاحي، كان على الجزائر إلزاما تبني إستراتيجية فلاحية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة وحل المشاكل التي يعاني منها القطاع، ومن ثم العمل على تفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى والتي من أهمها سياسة التشغيل.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على قيام القطاع الفلاحي

أولا: العوامل الطبيعية: وأهم هذه العوامل :[1]

1. **الموقع:** يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال، كلما كان موقع السواق قريبا كلما ساعد ذلك على نقل السلع دون تلفها، كما أن هذه السلع يجب أن تكون خفيفة الوزن وصغيرة الحجم، حتى تتفادى تحمل التكلفة العالية للنقل عبر المسافات الطويلة.
2. **المناخ:** يعتبر المناخ أحد العوامل التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة، لما لها من عناصر متعددة تتفاعل مع بعضها في علاقات تؤدي غلى تسيير عملية الإنتاج، ومن أهم هذه العناصر الضوء، الحرارة، الرطوبة، المطر، التبخر، الضغط الجوي والرياح، كما أنه لكل عنصر من هذه العناصر تأثيره الخاص على الإنتاج الزراعي.
3. **التربة:** التربة هي العنصر الأساسي في النظام البيئي، وهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطر القشرة الأرضية بغلاف يستطيع النبات غرس جذوره فيه.
4. **أشكال السطح:** مثل السهول، الهضاب، الوديان، الكثبان الرملية والأحواض، كذلك تؤثر المرتفعات على الزراعة من حيث الامتداد كجبال الأطلس في الجزائر.

ثانيا: العوامل البشرية: من أهم هذه العوامل:

1. **العوامل الاجتماعية:** إن زيادة عدد السكان زاد من تحمل الطبيعة لسد احتياجاتهم الغذائية.
2. **التوزيع الجغرافي للسكان وكثافتهم:** أغلب السكان يقطنون فوق الأراضي الخصبة، وهذا ما يؤدي إلى خفض نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة.
3. **التقدم التكنولوجي:** يلعب التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في استغلال الموارد كاستغلال الغابات في عملية إنتاج الخشب.

[1] بوعريوة ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ص 4، 5.

4. **المستوى الحضاري والمادي:** مرتبط بالعادات والتقاليد والتعليم، والقدرة على إجراء البحوث العلمية لتطوير وتنمية الزراعة، حيث نجد الفلاح في الدول المتقدمة يستخدم أساليب تكنولوجية متطورة وعلمية في الزراعة، لذلك الزراعة تنتج الأضعاف في الدول المتقدمة مقارنة بما تنتجه الدول المتخلفة.

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي وأهم الإصلاحات الفلاحية في الجزائر

الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

إن أهم مقومات القطاع الفلاحي الجزائري تتمثل في:[1]

أولا: الموارد الطبيعية:

والمقصود بها الهبات التي وهبها الله للإنسان في الطبيعة، وتتمثل في:

1. **الأراضي الزراعي:** وتشغل الأراضي الزراعي في الجزائر مابين 15.6 من إجمالي المساحة الكلية، والمقدرة ب 2381741 كلم² والجزائر بذلك تمتلك أراضي صالحة للزراعة، تمكنها من تلبية احتياجاتها الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية الأساسية.
2. **الموارد المائية:** إن اتساع التراب الوطني وتوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسمين الشمالي والجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليا م³ منها 13 م³ من الموارد المائية السطحية بالشمال، 7 مليار م³ من الموارد المائية الجوفية(منها 2 مليار م³ بالشمال، 5 مليار م³ في الجنوب)، وأن 75% من هذه الموارد المائية قابلة للتجدد.

ثانيا: الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لمختلف القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الفلاحي، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة التي توفر الاستغلال الأمثل للموارد الإمكانيات المتوفرة، وتعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا على العنصر البشري، لأن معظم العمليات الفلاحية مازالت تنجز يدويا، وذلك لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما جعل هذا القطاع يساهم بشكل كفعال في سياسة التشغيل في الجزائي.

[1] بوعريوة ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 6.

ثالثا: الموارد النباتية والحيوانية

1. **الموارد النباتية:** تعتبر من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات من السلع الغذائية، أو توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطية للعديد من الصناعات التحويلية، ولقد عملت الجزائر من خلال برامجها التنموية المختلفة على تطوير هذا الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، البقوليات، الحمضيات والكروم.
2. **الموارد الحيوانية:** تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلائم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ، ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيضاء، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، ولقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين، بالإضافة إلى دعم الشباب خاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع، وخاصة في مجال تربية النحل والأغنام والأبقار.

الفرع الثاني: أهم إصلاحات القطاع الفلاحي

أولا: تعريف الإصلاح الزراعي

هو مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغيرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأراضي الزراعية، من حيث ملكيتها وحيازتها والتصرف فيها، لينجم عن هذه التغيرات إلغاء احتقار الأرض الزراعية أو تقليصه، وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخل.

ثانيا: مجالات الإصلاحات التي قامت بها الجزائر

عرفت الجزائر منذ الاستقلال الوطني حتى عام 2007، العديد من الإصلاحات والتغيرات والتي مست بصفة خاصة هياكل التنظيم واستخدام عناصر الإنتاج الفلاحي. وتتمثل أهم هذه الإصلاحات في:

1. **قطاع التسيير الذاتي:** بموجب مرسومي مارس وأكتوبر 1963، والتي كانت تهدف إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من قبل الفلاحين على الأراضي

الشاغرة التي تركها المعمرون، ثم إنشاء نظام التسيير الذاتي وتأميم الأراضي الفلاحية، حتى تنعكس كل ميولات وأهداف الفلاحين.

2. **الثورة الزراعية:** إن الثورة الزراعية ضرورة اقتضتها حالة عدم المساواة في توزيع الأراضي الفلاحية، وانعدام الأرض بالنسبة للكثير من الفلاحين يسبب انخفاض مستوى المعيشة، وعدم قدرتها على تحديث الأساليب الزراعية المختلفة.
3. **نظام إعادة الهيكلة الزراعية:** جاء بناء على صدور المنشور الرئاسي رقم 14 والصادر في 14 مارس 1981، والمتعلق بتعاونيات قدماء المجاهدين، والذي تم من خلاله وضع الأطر والأدوات والكيفيات قصد تنظيم المزارع على أسس اقتصادية، وخاصة كيفية استغلال الأرض والعقار.
4. **نظام خاص بمنح الملكية العقارية في إطار عملية الاستصلاح:** بناء على القانون رقم 33-18 الصادر في 1983/08/13 المتضمن منح الملكية العقارية، جاء ليحرز تقدما بهدف زيادة ثروة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة.
5. **نظام المستثمرات الزراعية الناجمة عن هيكلة أراضي التسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين:** في سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار نحو 22 ألف مالك سابق، أمام الآثار السلبية التي أحدثتها إلغاء الدعم الزراعي، واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم، قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين،عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض، وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات جبائية وشبه جبائية للفلاحين) .

المطلب الثالث: دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن للقطاع الفلاحي مساهمة كبيرة وبالغة الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر وهي كالتالي:[1]

أولا: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل القطاع الفلاحي أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد أهم المؤشرات التي تعكس حقيقة مستوى النمو الاقتصادي في البلاد.

[1] بوعريوة ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

ثانيا:المساهمة في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تطوير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عملية تصدير واستيراد هذه المنتجات.

ثالثا: المساهمة في ترقية الصادرات

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني.

رابعا:المساهمة في ترقية الواردات

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية ذات الأصل الفلاحي وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.

المبحث الثاني: دوافع الصناعات الغذائية في الجزائر

إن انتهاج مختلف الخطط والاستراتيجيات التنموية في الجزائر لتعزيز وترقية القطاع الخاص والعام للصناعات الغذائية ينطوي تحت دوافع عديدة ومهمة وسنوجزها فيما يلي.

المطلب الأول: قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر

الفرع الأول: نبذة عن الصناعات الغذائية في الجزائر

عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها في السبعينيات مع برامج التنمية الهادفة، كالتالي: [1]

يعد فرع الصناعات الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر، وحسب وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار تمثل الصناعات الغذائية التي تعد وسيلة لبعث القطاع الصناعي، وتوظف 40 ألف عامل أي 40% من السكان النشطين في أزيد من 17100 مؤسسة، مابين 50% و 55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي، ومابين 40% و 45% من القيمة المضافة، كما تتوفر على قدرة تصدير قد تتجاوز ملياري دولار سنويا.

[1] عبد الحق بن تفات، مرجع سبق ذكره، ص292.

وتنشط المؤسسات المنتمية في عمليات التحويل للمنتجات الزراعية و عمليات التعبئة والتغليف، حيث تمثل منتجاتها القطاع 44% من نفقات الخواص الرسمية للعائلات، وحوالي 28% من الواردات تتركز على خمسة منتجات تمثل 80% من الصناعات الغذائية في الجزائر وهي: الحبوب، الحليب، السكر بالإضافة إلى أغذية الحيوانات.

حيث أعيد تنظيم الصناعات الغذائية في إطار سياسة الدولة لإعادة الهيكلة المؤسسات العمومية وعمليات التحرير التي ارتبطت بالأسواق الزراعية والغذائية، فقد ظهرت العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الديناميكية والتي فتحت أبوابها للمناهج الإنتاجية الجديدة، وعمليات الترويج لمنتجاتها الجديدة.

وقد عمل هذا القطاع على تقديم الصناعات الغذائية بجودة عالية، تحت ضغط السوق الموازية، أما فيما يخص تجارة الصناعات الغذائية، فالقطاع يعيش حالة طفرة وتحول جذري في ظل تحرير الأسواق والطبقية الاجتماعية، مع ظهور الفاعلين الجدد في قطاع الخدمات، كميدان نقل البضائع بنوعيه النقل العادي والنقل بالتبريد، ومن الناحية القانونية فإن النصوص التنظيمية للنشاط التجاري للصناعات الغذائية قد ساير النصوص الدولية للقطاع.

الفرع الثاني: الصناعات الغذائية في الجزائر بين الضرورة الاستيرادية والجهود التصديرية

تعتبر الجزائر المستورد الأول للمواد الغذائية على مستوى قارة إفريقيا حيث:[1] تغطي حاجياتها الغذائية بنسبة قدرها 75% عن طريق الوالدات وهذا رقم جهود الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة حيث كانت جهود السلطات راميه إلى تطوير المنافسة في المؤسسات قطاع الصناعات الغذائية والزراعية وهذا لان الجزائر علاقات خارجية تخص المبادلات للصناعات الغذائية مع الدول المتقدم كندا الجزائر القمح المتعددة وبملايين الدولارات في سنه 2010 تصدير ألدوله الجزائرية لكندا من الصناعات الغذائية فقط تمكنت الصادرات في كميات من التمور والمياه والمشروبات التي لا تتجاوز قيمتها مئات الدولارات فقط ففي سنه 2008 مثلا كانت الأسعار السنوية المتوسطة للطن الواحد والمستورد من الجزائر من القمح قد قارب 1000 دولار أمريكي الشيء الذي انعكس على ميزان التجاري الخارجي للصناعات الغذائية فيمكن القول بأنها حقيقة ذات جوده عاليه ولكن الكميات المصدرة منها قليله جدا وهذا بالنظر في القدرات التي تسخر بها البلاد من ثروات ومثال على ذلك نذكر منتج زيت الزيتون المتموقع إنتاجه في المناطق الشمالية من البلاد حيث أن الطلب عليه ولد يساهم بشكل كبير في التنمية المحلية (مناطق إنتاجه) هذا من جهة ومن جهة ثانية تطور تعداد السكان في الريف وعدد العمالة الزراعية وإنتاجية هذه الأخيرة كان غير معتبر خصوصا في السنوات الأخيرة بدءا من سنة 2005 وبالمقابل زاد

[1] عبد الحق بن تفات، مرجع سبق ذكره، ص296.

الاستهلاك من الأغذية والمنتجات الزراعية هناك نسبة كبيرة من الفقراء في السكان في الريف حيث تمثل النسبة 22.15% في سنة 2010.

المطلب الثاني: إستراتيجية الجزائر للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية

فيما يلي سنعرض الطرق والأساليب التي انتهجتها الجزائر للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية.

الفرع الأول: الأطر الأساسية التي اعتمدت عليها استراتيجيات ترقية الصناعات الغذائية في الجزائر

سعت الجزائر إلى انتهاج استراتيجيات مختلفة بهدف ترقية القطاع الصناعي وخاصة الصناعات الغذائية وذلك بواسطة وضع العديد من الأطر التشريعية والقانونية التالية:[1]

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي

من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة ووضعت تنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية: أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا النوع من الصناعات حيث تقوم بتمويل 60 % أو 70 % تقوم الدولة بواسطة بنوكها بتمويل المشاريع المتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية من خلال منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت في سنة 2003 إلى 6,5 % أما فترة التسديد فتصل إلى سبع سنوات. بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية إن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريف الجمركية التي تصل نسبتها إلى 5 % على المواد نصف المصنعة وتعتمد هذا الشرط لإعطاء ألصناعه المحلية فرصتها التنافسية.

ثانيا الإطار المؤسساتي

تضع الدولة مؤسساتها تنظيم وتسيير هذا من خلال 8 وزارات وهي وزارة الفلاحة المالية الصناعة الصيد الموارد المائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات.

[1] مهيدي حسينة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

ثالثا الإطار التقني

انتهجت الجزائر اقتصاد السوق فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير ومن هنا إرادة جاهدة من طرف الدولة خوصصة المؤسسات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية والتي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذا المجال كما أن هناك آفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.

رابعا إطار الدعم المالي والتمويل

إن خوصصة المؤسسات و تحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية للدولة فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف أربع مرات خلال ست سنوات لتنتقل من 872 مليار دج سنة 2007 إلى 3022 مليار سنة 2012 بتكلف محلية إجمالية لحجم الاستثمارات 13,798 مليار ما يعادل 200 مليار دولار وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث تمثل الاستثمارات المحلية 83 % وتمثل الصناعات الغذائية نسبة معتبرة منها.

الفرع الثاني: سبل تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الغذائية في الجزائر

لدى العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر ميزة نسبية في الأسواق العالمية للعديد من المنتوجات الزراعية والصناعية، ومع ذلك لم تكن هذه المزايا تحقق دائما بالفعل من أجل تعزيز التنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية التنافسية من قبل البلدان القائمة على الزراعة، ولهذا تتطلب الصناعة الزراعية المحلية والتصديرية الناجحة، خلق بيئة أعمال وإطار سياسي داعم لتعزيز الإنتاجية من خلال:[1]

- وضع آلية مناسبة على المستوى الوطني والإقليمي، أي يجب رفع الكفاءة في التحديد والاختيار والتنمية والاستخدام التجاري الناجح للتكنولوجيات الحديثة والملائمة اجتماعيا حتى يتمكنوا من الحفاظ على الميزة النسبية وتحسبنها.
- توفير العوامل المساعدة الأساسية من قبل الدولة لتحسين أداء الأسواق والشركات، وتتمثل هذه الفئة في بنود سيادة القانون وكفاءة البنية التحتية ووضع سياسة تجارية مواتية.
- تقديم وتسريع الابتكارات التقنية وتعزيز روح المبادرة وتحسين الممارسات التجارية.
- تشجيع ريادة الأعمال من خلال زيادة تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

[1] مهيدي حسينة، نفس المرجع، ص ص 130، 131.

- ❖ تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المتاحة.
- ❖ دعم تطوير التكنولوجيا الغذائية الجديدة وتسهيل تمويل الابتكار وبرامج البحوث.
- ❖ تسهيل وصول شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الإقليمية العالمية وتشجيع معايير التجارة الدولية من أجل الإبقاء على دائرة التنافس.

المبحث الثالث: تقييم واقع ومستقبل الصناعات الغذائية في الجزائر

لمعرفة توجه الصناعات الغذائية في الجزائر لابد من الرجوع للإحصائيات التي تتضمن عرض واقع هذه الصناعات في الجزائر، بحيث يمكننا تحليلها وتقييمها والوصول من خلالها لأهم النتائج المرتبط بالقطاع الصناعي للغذاء.

المطلب الأول: تقييم دول الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري

للوقوف على مدى مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني تعتمد على مؤشرات مهمة الناتج الخام القيمة المضافة القطاع الخاص الأمن الغذائي والذي سنشير إليه في الآتي: [1]

الفرع الأول: أداء الصناعات الغذائية في الجزائر

بناءا على مؤشر الناتج الخام يعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إجمالي الثروة الوطنية والتي يتم على أساسها تصنيف الدول من حيث الثروة التطور وعليه سوف يتم متابعه مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الوطني من خلال الجدول الآتي:

[1] مهيدي حسينة، نفس المرجع، ص 126-128.

الجدول 7: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون دينار جزائري)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	346171.4	9.0
2001	412119.5	10.5
2002	417225.2	10.1
2003	515281.7	10.6
2004	580505.6	10.2
2005	581615.8	8.2
2006	641285.0	8.0
2007	708072.5	8.0
2008	727413.1	7.0
2009	931349.1	10.1
2010	1015258.8	9.0
2011	1183216.1	8.6
2012	1421693.3	9.4
2013	1640006.1	10.7
2014	1771495.6	11.1
2015	2013900.0	12.0

المصدر: مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2019، ص126.

نلاحظ تسجيل فرع صناعه الغذائية نتيجة ايجابيه في سنه 2008 حيث ارتفع عن إنتاج بنسبة 6,8% مقابل الانخفاض بنسبة 2,1% سنة 2007، وذلك بتسجيل أداء جيد لفروع إنتاج البذور والتي قدرت ب 45.5% ، صناعة الحليب التي سجل نمو قدرة 9.5% الخاصة بالنشاطات الأخرى، كما سجلت حالة تراجع بمعدلات جديدة مرتفعة برقمين والتي قدرت ب 86.2% بالنسبة لصناعة مصبرات الفواكه والخضر، وفي سنة 2013 سجلت نموا بالنسبة 7% نسبة 37,3 % من القيمة المضافة الصناعية، وتبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنة ودافعة للنشاط الصناعي ومحفزا ديناميكيا، لمعالجة الحبوب والصناعات الحليب وتوسيع الإنتاج المحلي للحليب، وفي سنة 2014 تواصلت حدة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور الأسعار العالية للمحروقات والتي أدى بها إلى تراجع نمو قطاع الصناعات الغذائية من 6.4% إلى 5,6% وذلك راجع إلى مساهمة صناعة معلبات الخضر والفواكه وإنتاج التبغ.

الفرع الثاني: مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية للمؤسسات العمومية

أكد المؤشر السنوي المتوسط للصناعات الغذائية الذي لم يكون يساوي 34,5% الخسارة الجوهرية لفرع الصناعات الغذائية العمومية، الذي لم يعد يشمل أي جديد في صناعة وتحويل المواد الدسمة الغذائية ، نلاحظ أيضا تسجيل في سنة 2008 زيادة في أسعار مواد الأولية المستوردة كالحبوب، غبرة الحليب، المواد الزيتية ..

ارتفعت إنتاجية القمح بنسبة 3.6% بعد زيادة بنسبة 32.1% سنة 2007 فقد انتقل من 263.8 دولار في سنة 2007 إلى 344,6 دولار للطن في سنة 2008 ، أما أسعار الزيوت الغذائية فأخذت نفس الاتجاه التصاعدي ولكن بشكل أسرع حدة للمتوسط الإنتاج من زيت عباد الشمس في سنتين بلغ 1498 دولار مقابل 658 دولار سنة 2006 ، بالنسبة للسعر السكر سجل في سنة 2008 فاصل 12.65 سنت من الدولار مقابل 10 سنت في 2007 14.75 سنة 2006 ، وفي الأخير سجل السعر السنوي المتوسط لغبرة الحليب تراجعا بانخفاض قدره 8.1 % في سنة 2008 ليبلغ 3,845 دولار في سنة 2007 ، ومن بين هذه العوامل التي ساهمت في زيادة أسعار المنتجات نمو الطلب العالمي استعمال التنافسي للحبوب في صناعة الطاقة الحيوية.

في سنه 2013 سجل قطاع الصناعة الغذائية تفاقم للركود إذ عرف مؤشر الإنتاج تراجع عن قطعه 0.6% بعد انخفاضه في السنة السابقة بمعدل 2,1%، لم يتمكن النمو المعتبر لفرعي معالجة الحبوب وصناعة الحليب 4.3% و 2% على التوالي المسجل بفضل توسع نشاط جمع الحليب وإعادة تكوين مخزونات الحبوب من تعويض تراجع مؤشر الإنتاج للقطاع الناجم عن الانخفاض الكبير المقدر ب 73,3%، في إنتاج فرع صناعة مصبرات الخضر والفواكه إضافة إلى تراجع ثلاث فروع أخرى، وفي سنة 2016 سجل مؤشر الصناعة الغذائية 38.5% حيث انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بنسبة 1,5 %مقارنه مع سنه 2015 وبنسبه 8.29 %مقارنة بالذروة التي سجلها سنة 2011 ، وفي ما يتعلق بأسعار المنتجات التي تستوردها الجزائر واصلت أسعار الحبوب والحليب ومشتقاته انخفاضها بنسب 9.4% و 4.1% على التوالي في حين ارتفعت أسعار السكر والمنتجات الفلاحية الزيتية للمرة الأولى منذ سنة 2012 ب 34.2% و 11.4% على التوالي، إن الانخفاض المستمر في أسعار الحبوب المرتبط بوفرة المحاصيل مرتبط ببلوغ متوسط سعر قمح الولايات المتحدة الأمريكية والمقدر 197 دولار أمريكي الواحد مقابل 225 دولار في سنة 2005، أي انخفاض قدره 15,5% و 13.2% على التوالي، مسحوق الحليب الدائن عرف انكماش المتوسط السنوي لأسعاره بنسبة 2.1%ببلوغ سعره 2457 دولار وانخفاض المتوسط السنوي لأسعار زيت عباد الشمس 0.7% ليبلغ 844 دولار للطن في نهاية 2016.

الفرع الثالث: تقييم دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية

سنسلط الضوء على أهم الإحصائيات المتعلقة بالقطاع الخاص الذي يقوم على التصنيع الغذائي للمنتجات الفلاحي ومن ثم تقييم ذلك: [1]

شهد عدد مؤسسات التي تنشط في الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا، فقد كان التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة الغذائية في الجزائر طيلة الفترة 2009 إلى 2015 مشجعا، حيث انتقل العدد من 17,697 سنة 2009 إلى 24,746 مؤسسة سنة 2015، انتهجت الجزائر منذ 15 سنة سياسة خوصصة المؤسسات العمومية، بالرغم من مخططات التي تم وضعها والعصرنة إلا أن معظم المؤسسات التي خصخصتها الجزائر لم تنجح في المنافسة ولا في مواجهة احتياجات السوق الجزائرية.

بالأمر الرقم 01- 04 الصادر في 20 أوت 2001 ، انطلقت السلطات الجزائرية في عمليات الخصخصة لـ 942 مؤسسة عمومية من إجمالي مؤسسات عددها 1280 في جميع القطاعات، منها 268 مؤسسة غذائية، تهدف جميع المحاولات إلى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعة الغذائية سابقا التي عانت كثيرا، وهو ما أدى إلى ارتفاع حصة السوق لقطاع الصناعات الغذائية العمومية إلى انتقال معدلها من 24 % سنة 1999 إلى 13 في 2001% وخمسه % في ديسمبر 2015.

في هذه القطاعات أصبحت المؤسسات الخاصة هي المهيمنة، بينما العمومية تولت مهام أخرى مثل توليد المنتجات في أسعار محدودة التي يكون الإنتاج فيها غير مربح مثل: حليب مبستر في أكياس، فرينة، دقيق..

لم تلعب المؤسسات العمومية دورا كبيرا في انتشار التطور التقني والتكنولوجي في الصناعات الغذائية ونمو الإنتاجية ولا في ترويج الجودة فقط في أشكال الشركات مع القطاع الخاص مؤسسات حديثة (شركات عامة/ خاصة، مثل الرياض/ بن عمر أو **lesafore** / **cegro** والتي هي شركات حديثة)

إن أزمة القطاع العام برزت بسبب سياسة تموين ترتكز على الواردات في المجال الغذائي، التي تفسر في فترة الاستعمار واستمرت بعده، ولهذا كانت الخصخصة حلا أمثل في القطاعات الحالية في عصرنا، وأصبحت تتميز بالتنافسية وتطورت في اتجاه المعايير الدولية، فنجد في الحبوب المجموعات الخاصة الكبيرة **SIM**, **Cevital**, **Benamour** , **Hurbour** التي باتت مهيمنة، وفي الحليب تبقى **Giplait** تسيطر على **LPS** وقليلا **Lucartif** بينما يطور الخواص شعبة الزبادي، الياغورت، الجبن، العجائن، والتي هي مربحة أكثر.

[1] مهيدي حسينة، نفس المرجع، ص 126-128.

المطلب الثاني: مستقبل الصناعات الغذائية في الجزائر

إن آفاق الصناعات الغذائية يفرض أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط وتمكين المستثمرين من هذا القطاع، من خلال:[1]

- إنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة قي التنمية، وإحداث مناصب شغل جديدة والمساهمة في تشجيع القطاع الزراعي، وبالتالي الصناعات الجزائرية ككل، ضف على ذلك مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي تعرف زيادة معتبرة من حيث الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد، ومن ثم الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر، وخصوصية النشاط الزراعي بغرض إدراك حقيقة أساسية وهي آليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل وحدها محرك للاقتصاد الزراعي.
- يجب أن تضع الدولة سلسلة من الميكانيكزمات لتوجيه الإنتاج وتامين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم، إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية، حتى لا يحدث تذبذب في توفير المواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى، وهذا من شان أن يكون له اثر على فرع الصناعات الغذائية.
- ونظرا للأهمية البالغة للصناعات الغذائية، يترتب على الجزائر التأقلم مع المتغيرات الدولية في مجموعة الالتزامات والخطوات التي يجب أن تمس منظومتها التشريعية والقانونية، وضبط سياستها الصناعية والتجارية مع الوضع الجديد بما يضمن لها تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية خاصة وفق مبادئ واتفاقيات منظمه التجارة العالمية.
- ينبغي تعزيز تطورها من خلال تخصيص موارد كافية لتحسين واستغلال واختيار المواد الخام والتكنولوجيا الملائمة اجتماعيا، فتطوير وتعزيز البنية التحتية للمؤسسة وتدريب الموظفين في مجالات التكنولوجيا وإدارة وتنظيم المشاريع والأبحاث والتطوير، كلها عوامل هامة في تحسين جودة المنتوج والسلامة في تعزيز تنمية الصناعة الغذائية، كما أن إقامة التعاون بين البلدان الإقليمية وتعزيز المراكز الوطنية لتحديد التكنولوجيا المناسبة سيملأ ثغرة هامة في تطوير الصناعات الغذائية وتجهيز المنتوجات الزراعية.

[1] مهيدي حسينة، نفس المرجع، ص 129.

خاتمة الفصل الثاني

يتأثر القطاع الزراعي في الجزائر بشقيه النباتي والحيواني نتيجة الخضوع للكثير من المتغيرات الطبيعية المتقدمة، نظرا لما تملكه من مقومات كبيرة تسمح بتنويع مداخل الاقتصاد الجزائري وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الإنتاج الفلاحي من حيث الكمية والنوعية، إلا أن مشكله الغذاء تعتبر من أهم المشكلات لكونها تمكن تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري، وتعتبر احد الركائز الأساسية في تنمية وتشجيع القطاع الفلاحي ، ولمواجهة هذه المشكلة قامت السلطات الجزائرية بإعداد وتطبيق عده إصلاحات زراعية، تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي من اجل تمكينه من المساهمة الفعالة في تحقيق الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة عامة

هناك مقولة مغزاها هو " أعطيني زراعة أعطيك حضارة" وهذه دلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق تقدم الأمم، أيضا إن نظرنا في قول خير الأنام محمد ﷺ عندما قال: ﴿سحقا لأمة لا تأكل مما تنتج ولا تلبس مما تنسج﴾، وهنا إشارة إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي، والذي من خلاله يمكننا من القيام بعمليات التصنيع المختلفة، ولعل أهم هذه العمليات التصنيعية تتمثل في الصناعات الغذائية.

تحاول الجزائر منذ أواخر الستينات، أي منذ سنوات الاستقلال، العمل على تنمية القطاع الفلاحي، وذلك من خلال وضع مجموعة من الخطط والبرامج الإستراتيجية التنموية الهادفة لتحسين القطاع الفلاحي، ولم تقف عند ذلك فحسب، بل سعت أيضا لتحفيز الصناعات الغذائية، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للقطاعين العام والخاص الناشطين في هذا المجال.

ومما سبق عرضه في هذه الدراسة ، نستنتج أن الفرضيات الثلاث التي تم وضعها كأجوبة مؤقتة للأسئلة الفرعية هي فرضيات صحيحة ، حيث أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر مهمل من طرف الدولة بالرغم أنه إحدى أهم مفاتيح تحقيق النمو الاقتصادي، فالجزائر برغم من الإمكانيات المتوفرة لديها من مساحات شاسعة وثروة مائية وحيوانية ونباتية وبحرية، إلا أنها لا تزال بعيدة عن القيام بدورها تجاه هذا القطاع، خاصة وأن للقطاع الفلاحي دور مهم جدا في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يقوم القطاع الصناعي باستغلال منتجاته في عمليات الإنتاج للصناعات الغذائية، وجودة هذه الأخيرة ماهي إلا انعكاس لجودة منتجات القطاع الفلاحي وهذا ما جاءت به الفرضية الثانية، كما تم إثبات الفرضية الأخيرة بأن القطاع الفلاحي ذو أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استغلال المنتوجات الفلاحية في عمليات التصنيع وتطويرها لاكتساب ميزة تسمح لها بالخروج للعالمية، ومنه تشجيع التصدير الذي سينعكس إيجابيا على الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا توصلنا للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والمتمثل في: **كيف يساهم القطاع الفلاحي في تفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر؟** ، فالقطاع الفلاحي أحد أهم مفاتيح تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، وذلك من خلال العمل على تطويره بوضع خطط وبرامج تنموية جديدة تخدم الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بهذا القطاع، ويمكن للجزائر هنا الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، ومن ثم استغلال منتجات القطاع الفلاحي في عمليات الاستثمار في القطاعين العام والخاص، وتحفيز الصناعات الغذائية التي تؤدي إلى امتصاص البطالة من خلال خلق المزيد من مناصب الشغل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الثروة التي ينتجها هذا القطاع، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي معا، وهذا يجعل الجزائر قادرة على التصدير بمعدلات كبيرة وإحلال الصادرات محل الواردات، ومنه الدخول للسوق العالمية بعد اكتساب منتجات الصناعات الغذائية ميزة تنافسية تؤهلها للتوجه نحو منافسة المنتجات العالمية.

النتائج

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- ❖ إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- ❖ للجزائر ثروة فلاحية لا تقدر بثمن، إلا أنها غير مستغلة.
- ❖ بالرغم من الخطط التنموية الهادفة لتنمية القطاع الفلاحي إلا أغلبها لم تنجه في تحقيق ما وضعت لأجله.
- ❖ تفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الفلاحي فبدونه لا يتم تحقيق ذلك.
- ❖ يمكن للصناعات الغذائية في الجزائر أن تتطور من خلال العمل على تحسين مخرجات هذا القطاع، كتحسين جودة المنتجات الغذائية التي تحقق الاكتفاء الذاتي و الوصول إلى توفير الأمن الغذائي.
- ❖ إن تحسين جودة منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر يسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية، وهذا ما يؤدي إلى ترقية الصادرات وإحلالها محل الواردات وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

التوصيات

- ❖ العمل على تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز وتوسيع مجال الاستثمارات في القطاع الفلاحي والصناعات المرتبطة به.
- ❖ العمل على النظر في عمليات تأجير الأراضي الزراعية وضبطها للحصول على الزراعة المكثفة والحديثة.
- ❖ وضع نظام فعال للتمويل للتأمين على المحاصيل من خلال تقوية وتنشيط البنوك والوكالات الزراعية لضمان حشد أكبر للمدخرات الريفية والائتمان، وبالتالي تعزيز الزراعة بالتزامن مع التأمين الاقتصادي الزراعي.
- ❖ تحسين وتنشيط أسس نظام التدريب والبحث والإرشاد للمزارعين ومعاهد البحث والجامعات كوسيلة لتطوير أسس الإنعاش المستدام للإنتاج الزراعي.
- ❖ تحسين نظام الحوافز للزراعة لإعطاء الأولوية للإنتاج الزراعي المستهدف، وخاصة في المجالات التنافسية، مما سيسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات غير النفطية.
- ❖ تعزيز وتطوير نظام معلومات وأنشطة المراقبة لتحسين معرفة الصناعة وأدائها وتوجيه الإنتاج لتقليل الاعتماد على الغذاء وتوسيع الصادرات، من خلال إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

آفاق الدراسة

- ❖ دور التكنولوجيات الحديثة في الرفع من أداء القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ❖ استراتيجيات الجزائر المتبعة منذ الاستقلال لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

قائمة المراجع

❖ **الأطروحات والمذكرات**

- **الأطروحات**

1) عيسى بن ناصر طوش، مشكلة الغذاء في الجزائر وسياسات علاجها- دراسة تحليلية- ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2001/2000.

2) فوزي عبد الرزاق ، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

- **المذكرات**

1) سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية – دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010.

❖ **المجلات والجرائد**

1) أحلام فرج الله، دور التأمين الفلاحي في ترقية القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الاقتصادية مع دراسة واقعية للجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد جانفي 2020.

2) حميد باشوش، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودورة في التنمية الاقتصادية- دراسة حالة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر برادكس، العدد 6، سبتمبر 2016.

3) عبد الحق بن تفات، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 4، جوان 2013.

4) مهيدي حسينة، بن زيدان حاج، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جوان 2019.

❖ **الملتقيات والدوريات**

1) بوعريوة ربيع، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس – الجزائر، 24 و 25 ماي 2017.

❖ مراجع الإنترنت

1) https://www.edarabia.com
2) https://hyatok.comhttps://hyatok.com
3) https://mawdoo3.com
4) https://www.startimes.com
5) https://howmuch.net
6) http://arab-ency.com.sy

الملاحق

يمثل القطاع الفلاحي العصب الحساس بالنسبة لجميع دول العالم نامية كانت أم متقدمة، فهو يعتبر أحد القطاعات الحيوية والفعالة، وأيضا أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم، ونظرا لأهمية الفلاحة كمصدر أساسي للغذاء وتوفير المواد الأولية، واستيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة، فهو قطاع يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى إلى حد كبير، وذلك في إسهامه بتوفير المدخلات الوسيطية للعديدة من الصناعات، وإدخاله أساليب تكنولوجية حديثة ومتطورة انعكست على أداء هذا القطاع في زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية وبالتالي تحقيق مستوى معين من المن الغذائي، وكذلك الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية، وبالتالي تحقيق التقدم والتطور والرفاهية والوصول إلى أرقى مستويات التنمية الاقتصادية.

ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي والمتمثل في:

كيف يساهم القطاع الفلاحي في تفعيل الصناعات الغذائية ؟

للإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة والمساعدة في فهم موضوع الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع لابد من طرح تساؤلات فرعية وهي كالتالي :

- ما هو واقع الصناعات الغذائية في الجزائر ؟
- كيف يؤثر القطاع الفلاحي على الصناعات الغذائية الجزائرية ؟
- ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

مبدئيا تمت الإجابة عن التساؤلات الفرعية من خلال وضع فرضيات بهدف اختبارها والتحقق منها بالإثبات أو النفي بعد التعمق في البحث حول موضوع الدراسة، وتتمثل هذه الفرضيات في:

- **إن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر مهمل من طرف الدولة بالرغم أنه إحدى أهم مفاتيح تحقيق النمو الاقتصادي.**
- **للقطاع الفلاحي دور مهم جدا في عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم القطاع الصناعي باستغلال منتجاته في عمليات الإنتاج للصناعات الغذائية، وجودة هذه الأخيرة ماهي إلا انعكاس لجودة منتجات القطاع الفلاحي.**
- **إن القطاع الفلاحي ذو أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال استغلال المنتوجات الفلاحية في عمليات التصنيع وتطويرها لاكتساب ميزة تسمح لها بالخروج للعالمية ومنه تشجيع التصدير الذي سينعكس إيجابيا على الاقتصاد الجزائري.**

تم إتباع نموذج إمراد (IMRAD) في إعداد هذا البحث، أما بالنسبة للمنهج الذي تم إتباعه في إعداد هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي نظرا لطبيعة الموضوع الذي اهتم به موضوع البحث، والذي تمكنا من خلاله من وصف متغيرات البحث وتحليل وتفسير البيانات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية بالجزائر، والتي تم استخلاصها من المؤسسات الدولية والجزائرية، ومن ثم فهم العلاقة بين المتغيرات وبالتالي تقييمها وصولا إلى النتائج التي استهدفتها الدراسة، اعتمادا على مجموعة من الكتب، الرسائل الجامعية، الأطروحات، الدوريات والملتقيات، الجريدة الرسمية والمجلات، ومختلف التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين أساسيين كالتالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية

ويمثل الجانب النظري من الدراسة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول استظهار المفاهيم العامة والمضامين المرتبطة بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية من تعاريف لهما، أهميتهما، الخصائص التي يتميز بها كل متغير..في حين أن المبحث الثاني استهدف إبراز العلاقة بين كل من القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية والأثر الذي يحدثه أحدهما في الآخر، أما المبحث الثالث فاستعرض أهم الدراسات السابقة التي ارتبطت مواضيع بحثها بالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية، وأهداف كل دراسة أهم النتائج التي توصلت إليها ، بالإضافة إلى القيمة المضافة العلمية الخاصة بالدراسة الحالية.

الفصل الثاني: التطوير القطاع الفلاحي لتفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر

ويمثل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا تضمن أولها عرض واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهم منتجاته المتمثلة في كل من الإنتاج الزراعي والحيواني، المبحث الثاني استهدف الحديث حول دوافع الصناعات الغذائية في الجزائر وأهم الأسباب التي تدفع بالجزائر للتوجه نحو ترقيه هذا القطاع، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير فقد اهتم باستقراء لآفاق ومستقبل كل من القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية في الجزائر، وتم طل هذا من خلال الاعتماد على تحليل وتقييم مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

تطور الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 1970-1989

السنوات	سمك أبيض	سمك أزرق	القشريات	كلب/سيف البحر	المجموع
متوسط الفترة 1970/1979	5037.4	26551.8	1465.3	364.65	33419.15
1980	6237.3	24748.1	1572.0	728.9	33286.3
1981	6254.7	22541.4	1055.8	689.4	30541.3
1982	10616.4	53963.6	*	*	64580.0
1983	15923.5	61211.5	*	*	77135.0
1984	23177.3	62042.7	*	*	85220.0
1985	26250.0	54113.0	6310.0	*	86673.0
1986	10979	54408	3334	1298	70019
1987	14986	71565	*	*	86551
1988	13793	68113	1248	401	83555
1989	9929	60034	2192	328	72483
متوسط الفترة 1980/1989	13814.62	53274.03	1571.18	334.53	69014.36

تطور الصيد البحري في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

السنوات	سمك أبيض	سمك أزرق	القشريات	كلب/سيف البحر	المجموع
1990	9921	78031	2636	473	91061
1991	10375	65338	3268	709	79690
1992	8650	83599	2274	751	95274
1993	13165	83098	3944	1689	101896
1994	12731	118189	2682	1800	135402
1995	11699	90137	2105	1931	105872
1996	15117	94867	3477	2890	116351
1997	10678	78372	2843	2002	93895
1998	13064	73138	3646	2504	92334
1999	11467	72768	3253	2329	898117
متوسط الفترة 1990/1999	11684.9	83753.7	3012.8	1707.8	100159.2

تطور إنتاج اللحوم في الجزائر

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الحليب	إنتاج البيض
متوسط الفترة 2007-2011	254.32	220.45	2425.41	205.45
2012	280.87	365.40	3063.84	266.33
2013	242.20	418.40	3400.67	299.35
2014	252.64	463.18	3648.55	303.03

تبين الجداول التي تم عرضها تطور إنتاج القطاع الفلاحي في الجزائر الذي شهد زيادة معتبرة منذ أواخر السبعينات، حيث تم استغلال المنتجات الزراعية والحيوانية في الصناعات الغذائية التي بدورها عرفت تطورا إيجابيا أدى ذلك إلى التحسين من جودة المنتجات وأيضا تحقيق معدلات نمو بالنسبة للقطاع الفلاحي وقطا الصناعات الغذائية يمكن القول عنه مقبول إلى حد كبير، إلا أن لا يزال على الجزائر تركيز جهودها أكثر للاستفادة أكثر من هذين القطاعين، وهذا سيؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع أكثر، وبالتالي تحقيق تنمية تنعكس على باقي القطاعات الأخيرة باعتبار أن هذين القطاعين مرتبطين بالقطاعات الأخرى.

مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون دينار جزائري)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	346171.4	9.0
2001	412119.5	10.5
2002	417225.2	10.1
2003	515281.7	10.6
2004	580505.6	10.2
2005	581615.8	8.2
2006	641285.0	8.0
2007	708072.5	8.0
2008	727413.1	7.0
2009	931349.1	10.1
2010	1015258.8	9.0
2011	1183216.1	8.6
2012	1421693.3	9.4
2013	1640006.1	10.7
2014	1771495.6	11.1

ومما سبق عرضه في هذه الدراسة ، نستنتج أن الفرضيات الثلاث التي تم وضعها كأجوبة مؤقتة للأسئلة الفرعية هي فرضيات صحيحة ، حيث أن **قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر مهمل من طرف الدولة بالرغم أنه إحدى أهم مفاتيح تحقيق النمو الاقتصادي**، فالجزائر برغم من الإمكانيات المتوفرة لديها من مساحات شاسعة وثروة مائية وحيوانية ونباتية وبحرية، إلا أنها لا تزال بعيدة عن القيام بدورها تجاه هذا القطاع، خاصة **وأن للقطاع الفلاحي دور مهم جدا في عملية التنمية الاقتصادية**، حيث يقوم القطاع الصناعي باستغلال منتجاته في عمليات الإنتاج للصناعات الغذائية، وجودة هذه الأخيرة ماهي إلا انعكاس لجودة منتجات القطاع الفلاحي وهذا ما جاءت به الفرضية الثانية، كما تم إثبات الفرضية الأخيرة بأن **القطاع الفلاحي ذو أهمية بالغة في تحقيق النمو الاقتصادي**، وذلك من خلال استغلال المنتوجات الفلاحية في عمليات التصنيع وتطويرها لاكتساب ميزة تسمح لها بالخروج للعالمية، ومنه تشجيع التصدير الذي سينعكس إيجابيا على الاقتصاد الجزائري.

ومن هنا توصلنا للإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة والمتمثل في: **كيف يساهم القطاع الفلاحي في تفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر؟** ، فالقطاع الفلاحي أحد أهم مفاتيح تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، وذلك من خلال العمل على تطويره بوضع خطط وبرامج تنموية جديدة تخدم الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بهذا القطاع، ويمكن للجزائر هنا الاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، ومن ثم استغلال منتجات القطاع الفلاحي في عمليات الاستثمار في القطاعين العام والخاص، وتحفيز الصناعات الغذائية التي تؤدي إلى امتصاص البطالة من خلال خلق المزيد من مناصب الشغل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال زيادة الثروة التي ينتجها هذا القطاع، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي معا، وهذا يجعل الجزائر قادرة على التصدير بمعدلات كبيرة وإحلال الصادرات محل الواردات، ومنه الدخول للسوق العالمية بعد اكتساب منتجات الصناعات الغذائية ميزة تنافسية تؤهلها للتوجه نحو منافسة المنتجات العالمية.

النتائج

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- إن الاهتمام بالقطاع الفلاحي أحد أهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.
- للجزائر ثروة فلاحية لا تقدر بثمن، إلا أنها غير مستغلة.
- بالرغم من الخطط التنموية الهادفة لتنمية القطاع الفلاحي إلا أغلبها لم تنجه في تحقيق ما وضعت لأجله.
- تفعيل الصناعات الغذائية في الجزائر مرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الفلاحي فبدونه لا يتم تحقيق ذلك.
- يمكن للصناعات الغذائية في الجزائر أن تتطور من خلال العمل على تحسين مخرجات هذا القطاع، كتحسين جودة المنتجات الغذائية التي تحقق الاكتفاء الذاتي و الوصول إلى توفير الأمن الغذائي.
- إن تحسين جودة منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر يسمح لها بتحقيق ميزة تنافسية، وهذا ما يؤدي إلى ترقية الصادرات وإحلالها محل الواردات وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

التوصيات

توصلت الدراسة لتقديم مجموعة من التوصيات مفادها:

- العمل على تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز وتوسيع مجال الاستثمارات في القطاع الفلاحي والصناعات المرتبطة به.
- العمل على النظر في عمليات تأجير الأراضي الزراعية وضبطها للحصول على الزراعة المكثفة والحديثة.
- وضع نظام فعال للتمويل للتأمين على المحاصيل من خلال تقوية وتنشيط البنوك والوكالات الزراعية لضمان حشد أكبر للمدخرات الريفية والائتمان، وبالتالي تعزيز الزراعة بالتزامن مع التأمين الاقتصادي الزراعي.
- تحسين وتنشيط أسس نظام التدريب والبحث والإرشاد للمزارعين ومعاهد البحث والجامعات كوسيلة لتطوير أسس الإنعاش المستدام للإنتاج الزراعي.
- تحسين نظام الحوافز للزراعة لإعطاء الأولوية للإنتاج الزراعي المستهدف، وخاصة في المجالات التنافسية، مما سيسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات غير النفطية.
- تعزيز وتطوير نظام معلومات وأنشطة المراقبة لتحسين معرفة الصناعة وأدائها وتوجيه الإنتاج لتقليل الاعتماد على الغذاء وتوسيع الصادرات، من خلال إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

آفاق الدراسة

- دور التكنولوجيات الحديثة في الرفع من أداء القطاع الفلاحي في الجزائر.
- استراتيجيات الجزائر المتبعة منذ الاستقلال لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.